

دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية (2001-2010)

محمد أحمد المقداد *

ملخص

تشخص الدراسة دعوات الإصلاح في الأردن على ضوء المطالب الإصلاحية والعوامل التي أسهمت بتعزيزها والتحديات التي تواجهها والشروط النظرية لمعالجتها. كما تبين الدراسة طبيعة السياسات الحكومية التي مارستها السلطة التنفيذية خلال العقد الماضي في كل من المجال السياسي والمجال الاقتصادي والتي أثرت تداعياتها على الرضا المجتمعي العام. ولتوضيح ذلك تم توظيف أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي للوقوف على ماهية الممارسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وأثرت بالتالي على التوجهات المجتمعية في مختلف مجالات الحياة خاصة عند قوى الحراك السياسي من جانب، وعلى النواحي الاقتصادية للدولة والأفراد ممثلة بالتضخم والبطالة وزيادة حجم المديونية العامة ومعدل النمو الاقتصادي والشفافية، من جانب آخر.

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها "هناك علاقة ارتباطية بين مخرجات السياسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وبين تنامي مطالب الإصلاح المجتمعية في الأردن". لذا تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي لتشخيص الواقع الذي أدى إلى تنامي الدعوات المطالبة بالإصلاح نتيجة الآثار السلبية للسياسات والإجراءات الحكومية ذات العلاقة بالجانبين السياسي والاقتصادي.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يتمثل أبرزها بأن السياسات الحكومية لها علاقة مباشرة في تنامي المطالب المجتمعية، لما تركته من نتائج سلبية على واقع مكونات الدولة الأردنية. وأن التعاون على الدوام مع المجتمع من خلال تياراته وقواه في رسم السياسات والشراكة الفاعلة في تنفيذها هي الرهان الأمثل للتقليل من آثارها في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

الكلمات الدالة: الإصلاح، النخبة، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت - المفرق/ الأردن.

المقدمة والمدخل النظري للدراسة:

قبل استعراض طبيعة التوجهات المطالبة في الإصلاح في الوطن العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، لابد من مراجعة الأدبيات العامة التي تناولت الدوائر الرئيسية التي تعيش بها حركات الإصلاح السياسية والاقتصادية التي ينشدها أفراد المجتمع في الدولة الحديثة، وذلك من خلال استعراض المداخل الرئيسية الثلاثة التي تفسر ماهية الحراك السياسي المجتمعي الذي ينشد التغيير والتحديث بهدف الوصول إلى دولة العدالة الاجتماعية وتنظيم المؤسسات وتحقيق معالم التنمية الشاملة.

أولاً: المدخل التحديثي: حيث يؤكد على أهمية التعامل مع المتطلبات المجتمعية ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وذلك استناداً إلى الربط بين الأخذ بمبدأ الديمقراطية بين أفراد ومؤسسات الدولة والانتقال بذلك إلى وضع الصيغ اللازمة الاقتصادية كونها تمس الاحتياجات الأساسية للأفراد⁽¹⁾. وتبين ذلك من خلال ما استعرضه عالم الاجتماع السياسي (ليبست lipset) في مقاله الموسومة " الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"⁽²⁾. تناول فيها وضع البلدان التي تتمتع بالديمقراطيات المستقرة في أوروبا وأمريكا الشمالية مقارنة بالبلدان غير الديمقراطية في أميركا اللاتينية، فخلص إلى أن البلدان الديمقراطية تتمتع بمستويات تنموية (اجتماعية واقتصادية) أعلى بكثير من البلدان غير الديمقراطية، نتيجة ارتباط سياسة الحكومات بالمتغيرات الاجتماعية التي تعنى برفع مستوى التنمية الاقتصادية من جانب، وبتفاعلات الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة بطريقة بعيدة عن الصراع من جانب آخر. ويعلل ذلك بأن النظام السياسي الرشيد يعمل على الدوام لخلق مصالح حيوية مطلوبة تتلاءم واحتياجات الأفراد والدولة وتنميتها بأسلوب متقدم. كما أكد ذلك عالم السياسة (كتررايت Cutright) عندما وجد ارتباطاً عالمياً بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين مؤشرات التنمية الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالثقافة المجتمعية وتطور وسائل الاتصال والإنتاج⁽³⁾. أما (جروسمان Grossman) فبين وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع السلطة السياسية للمساءلة أمام أفراد المجتمع مما يحفز أصحاب صنع القرار بتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمرارهم في الحكم، وإن النظام الديمقراطي هو الذي يلزم أفراد السلطة بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية، وتجعلهم على الدوام يسعون بفاعلية لوضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم كافة مكونات الدولة⁽⁴⁾.

ثانياً: المدخل الانتقالي: الذي تناوله الباحث السياسي (دانكورت روستو) في مقاله " الانتقال إلى الديمقراطية"⁽⁵⁾ التي ركز فيها على أهمية الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية، وأن المدخل الانتقالي الأساسي لهذه المفردات يرتبط بمرحلة

تشكل المجتمع لهويته السياسية المشتركة، بعدها تأتي مسؤولية النخب السياسية التي يجب أن يكون حراكها مبني على تفهم مجموعة المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر بها على الأفراد والحكومة.

ثالثاً: المدخل البنيوي: الذي يفسر تحول المجتمعات إلى مرحلة الديمقراطية التي تمكن الأفراد- خاصة النخب- على بناء الدولة القوية والحريضة على حفظ المصالح العامة والخاصة وحيوية السلطة السياسية في ملازمة تطلعات مكونات المجتمع ومؤسساته⁽⁶⁾. ويتم ذلك عندما يصبح سلوك العامة وصناع القرار مقيداً بالقيم البناءة وبالقوانين، مما يفتح ذلك فضاء هاماً في توفير الفرص المتنوعة والمتكافئة أمام الجميع، وبشكل منسجم قائم على الشراكة والتعاون، ومرتبط مع الثقة الصادقة والعمل الشفاف وبأسلوب تبادلي بين السلطة والفرد والمؤسسات.

من جانب آخر، وبشكل عام لا بد من التأكيد على أهمية العوامل المساعدة التي تؤثر على الحراك السياسي المجتمعي لفهم طبيعة العلاقة المتبادلة بين الأفراد والسلطة السياسية، ابتداءً من طبيعة دور النظام السياسي ممثلاً بالسلطة التنفيذية في كيفية توظيف وسائل التنشئة التي تخدم التنمية بمجالاتها المختلفة، وفي مدى معرفة عناية السلطة السياسية في تحفيز الوسائل اللازمة التي تسهم في زيادة التوعية المجتمعية بالحقوق والواجبات المدنية والعمل المؤسسي، والمشاركة السياسية في الانتخاب والتمثيل في مراكز صنع القرار، والأسس النظرية والعملية الموضوعية عند رسم السياسات العامة وتنفيذها، والإسهام في العمل التشريعي والتنفيذي لتعزيز الحريات العامة وغيرها.

أما فيما يتعلق بالتنمية في المجال الاقتصادي، فإن الحراك المجتمعي يتطلب إيجاد قوى فكرية وعملية من شأنها الدفع نحو صياغة سياسات اقتصادية قادرة على تحسين مستوى الأداء والوصول إلى مخرجات تنعكس على كافة مكونات الدولة وتغذي على الدوام متطلبات المجتمع. كما وعليها (السلطة السياسية) أن تتفاعل مع العمل المؤسسي، وتوجيهه بنهج التعاون والشراكة مستندة في ذلك على البنى القانونية التي تحكم العلاقة بين النظام والأفراد، والتوافق على نظم المشاركة السياسية ممثلة بالنظم الانتخابية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني حتى يتسنى الوصول إلى التفاعل بين نظام الدولة والمجتمع، وعلى ضوء العوامل المؤثرة في ترسيخ معطيات الديمقراطية مثل الشرعية الدستورية للنظام، والأخذ بقواعد العملية السياسية القائمة على الحاكمية الرشيدة، والتوافق الإيجابي على طبيعة الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالسياسات العامة وإجراءات تنفيذها⁽⁷⁾.

وبالرجوع إلى مطالب الإصلاح العامة في الوطن العربي- استناداً لما تم عرضه سالفاً- نجد وجود إشكالية واضحة قواها بأن موجة الإصلاح الظاهرة لم تأتِ ارتباطاً مع المداخل والعوامل التي تم توضيحها، كون تيار التغيير جاء بانتفاضة مجتمعية تلقائية غير مبرمجة من النخب المتنوعة، بل ارتبط بصراع مع النظام السياسي نتيجة إخفاقات السياسات العامة والتي مارسها النظام لصالحه على حساب المصالح العامة. لذا فإن حراك الإصلاح وإن نجح في مواجهة النظم السياسية وتحقيق أهداف آنية وسريعة إلا أن التحدي الأكبر أمام الحراك يتمثل بكونه يعيش في ظل غياب مشروع عملي شامل للانتقال بجوانب التحديث المطلوبة من قبل أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة. ومما يجعل ذلك (الحراك) متوقفاً لفترة عند النقد الغاضب والمنفعل، وليس كحراك يعمل مع منهج يتماشى ومراحل التغيير والتحديث بشروطها ومتطلبات نجاحها.

أما حركة الإصلاح في الأردن، فهي تعيش في ظل أزمة مطالب مجتمعية نتيجة تراكم سلبيات أفرزتها مخرجات السياسات الحكومية، والتي أدت إلى ظهور تحديات كبيرة تمس مباشرة حياة المواطن ومؤسسات الدولة. لهذا سوف تناقش هذه الدراسة في المبحث الأول، دعوات الإصلاح في الأردن من حيث الظروف والإشكالات التي تواجهها، وتوضيح نظري للمعادلة المطلوبة. كما توضح في المبحث الثاني مؤشرات الاستقرار السياسي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي للوقوف على أثر السياسات الحكومية تجاه الاستقرار المجتمعي العام.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مناقشة العديد من الجوانب الرئيسية ذات العلاقة بمسألة الإصلاح في الأردن ودور السياسات الحكومية في تنامي دعوات التحديث خاصة في الجوانب المتعلقة بكل من العامل السياسي والعامل الاقتصادي لما لهما من آثار مباشرة على الاستقرار المجتمعي. وبشكل عام تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح طبيعة الظروف والعوامل التي أسهمت في زيادة الدعوات المطالبة بالإصلاح في الأردن، إضافة إلى تشخيص التحديات التي تواجه الدعوات والشروط النظرية اللازم اتباعها لتفعيل المطالب العامة.
2. مناقشة مجموعة المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي للتعرف على مدى توظيفها-المؤشرات- ايجابيا وبما يعكس ذلك على المصلحة العامة في الأردن.
3. التعرف على طبيعة السياسات الحكومية التي مارسها السلطة التنفيذية في الأردن في مجال المشاركة السياسية المتعلقة بإصدار قوانين مؤقتة (كقوانين الانتخابات والأحزاب والمطبوعات والنشر) وتبيان أثرها على المشاركة المجتمعية.

4. تناول دور السياسة الحكومية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي وأثرها على المجتمع، كزيادة خفض نسبة البطالة والتضخم، النمو الاقتصادي، المديونية، مؤشرات الفساد... الخ.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من الأهمية العلمية والأهمية العملية التاليتين:-

أولاً: الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة العلمية في ظل تنامي المطالب المجتمعية في الأردن نتيجة أثر السياسات والإجراءات التي اتبعتها السلطة التنفيذية في كل من المجال السياسي والاقتصادي، وانعكست بمجملها على الحياة والاستقرار العام عند مكونات الدولة الأردنية، مما يستدعي إيجاد دراسات علمية متخصصة لتوضيح ماهية المعادلة اللازمة لمواجهة نتائج السياسات لحكومة التي طالت عامل الثقة بين الفرد والسلطة حيث يتطلب ذلك رصد وتحليل طبيعة السياسة على ضوء المؤشرات العلمية ذات الصلة بكل من الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: الأهمية العملية:

أما أهمية الدراسة العملية، فتستند على تطبيق كل من مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي على السياسات والإجراءات الحكومية ولبين أثرها على الحياة المجتمعية في الأردن.

مشكلة الدراسة:

أدت السياسات الحكومية التي انتهجتها السلطة التنفيذية في الأردن والمتعلقة بكل من الجانب السياسي والجانب الاقتصادي إلى حالة غير معهودة في التأثير على الاستقرار المجتمعي العام، وزادت من سعة الفجوة بين ما يتطلع إليه أفراد الدولة وبين ما قامت به السلطة السياسية خاصة في العقد الأخير. كما وأثر ذلك سلباً على عامل الثقة المجتمعية تجاه الحكومة في توظيف القدرة على مواجهة حجم التحديات التي باتت شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني تتأثر بها بسبب نزعة الحكومة بإصدار القوانين المؤقتة والتي تتماشى مع تطلعات السلطة أكثر من الأفراد والتيارات السياسية، مما زاد من حجم مطالب الإصلاح.

وفي المجال الاقتصادي ظهرت سلبيات وتحديات كبيرة نتيجة الترتيبات الاقتصادية السريعة التي مارستها قانونياً وإجرائياً السلطة التنفيذية خاصة بعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000، حيث توجهت السياسات الاقتصادية نحو الخصخصة على حساب إشراف متزن للدولة على البرامج والمشاريع الإنتاجية، مما أثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة والتضخم، ومؤشرات الشفافية والمديونية العامة.

أما إشكالية الدراسة علمياً- عند رصد السياسات الحكومية الأردنية في العقد الأخير فتتضح عند الأخذ بما يلي:

1. إن الأردن كدولة وكغيرها من الدول النامية تأثرت بتداعيات السياسات العالمية خاصة في الجانب الاقتصادي، فهي لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن تأثير توجهات الرأسمالية العالمية. بمعنى أن انخراطها بسياسة الخصخصة التي تستند عليها منظمة التجارة العالمية لم يكن خياراً للسلطة التنفيذية، فليس هناك بدائل، وما يبرهن على ذلك أن معظم دول العالم أصبحت عضواً في منظمة التجارة العالمية.
2. إن المقومات المادية للدولة الأردنية محدودة، لذا يتأثر المواطن الأردني بشكل كبير ومباشر لأية سياسات وإجراءات حكومية غير معهودة، وإن الحكم على هذه السياسات خلال فترة قصيرة قد لا يكون منصفاً.

تساؤلات الدراسة:

- بناءً على المشكلة البحثية وأهدافها، تسعى الدراسة للإجابة عن مجمل التساؤلات التالية:
1. ما هي طبيعة الظروف المجتمعية التي أثرت على تنامي المطالب الإصلاحية في الأردن؟ وما هي التحديات التي تواجه دعوات الإصلاح والشروط النظرية اللازمة لتفعيلها؟
 2. ما هي الإشكالية التي باتت تنعت بها موجات الإصلاح المجتمعية والسياسية في الوطن العربي بشكل عام وفي الأردن كحالة دراسة؟ وما هي المعادلة المطلوبة والمتبادلة بين النظام السياسي وبين أفراد الدولة ومؤسساتها للوصول إلى الاستقرار المجتمعي الايجابي؟
 3. وما هي طبيعة السياسات والإجراءات الحكومية التي أثرت على الاستقرار العام في الأردن وعلى ضوء مؤشرات كل من الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي؟.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها "هناك علاقة ارتباطية بين مخرجات السياسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وبين تنامي مطالب الإصلاح المجتمعية في الأردن".

كما ويتمخض عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية تتمثل بما يلي:

1. هناك علاقة سلبية في القدرة على تدشين علاقة شراكة وتعاون بين السلطة السياسية وأفراد الدولة وبين مواجهة التحديات التي يعاني منها المجتمع الأردني.
2. يوجد علاقة سلبية بين السياسات الحكومية المتعلقة بالمشاركة السياسية (كقوانين الانتخابات، الأحزاب، المطبوعات والنشر) وبين مستوى المشاركة المجتمعية.

3. هناك علاقة طردية بين ضعف السياسات الاقتصادية الحكومية وبين زيادة معدلات البطالة والتضخم وتراجع معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم المديونية العامة في الأردن.
4. يوجد علاقة سلبية نتيجة تنامي عامل الثقة بين الأطراف المسؤولة عن عملية الإصلاح والتحديث من جهة، وبين الوصول إلى نتائج إيجابية ترضي مختلف القوى المجتمعية الأردنية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: السياسات الحكومية.

المتغير التابع: دعوات الإصلاح في الأردن.

منهجية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها والفرضيات التي تقوم عليها، يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتشخيص الظروف العامة التي أدت إلى تنامي المطالب الإصلاحية في الأردن، وطبيعة التحديات التي تواجه دعوات الإصلاح، والمعادلة المطلوبة من قبل الأفراد والسلطة السياسية لتدشين مرحلة الشراكة التي تنعكس إيجابياً على كافة مكونات الدولة واستقرارها.

كما يتم توظيف المنهج الإحصائي عند تناول كل من مؤشرات الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي في الأردن، وذلك لتبيان أثر السياسات والإجراءات التي قامت بها الحكومة خلال حدود الدراسة. وتتمثل هذه المؤشرات بما يلي:

أولاً: مؤشرات الاستقرار السياسي: نمط انتقال السلطة وشرعية النظام السياسي، محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية العليا، الاستقرار البرلماني، المشاركة السياسية وتدعيم الديمقراطية، الظواهر العامة والاستقرار المجتمعي.

ثانياً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي: البطالة والتضخم، المديونية العامة، الشفافية، معدل النمو الاقتصادي.

مفردات الدراسة:

- الإصلاح: Reform

الإصلاح لغة يعني التغيير من وضع إلى وضع أفضل، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه. كما يعني الإصلاح تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، وهو الركن

الأساسي للحكم الراشد، ومظهراً من سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة السلطة العامة. كما أن الإصلاح يعني التجديد في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو تصحيح لمساراتها، والتطوير الإيجابي في بنية الدولة وتحديث مؤسساتها ونهجها وذلك بما يخدم الأهداف الرئيسية والثانوية التي قامت عليها. لذا سوف يتم استخدام مصطلح "الإصلاح" في الدراسة عند تناول الجوانب المتعلقة بدعوات الإصلاح في الأردن وبيان المطالب المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية.⁽⁸⁾

- النخبة: Elite

يعتبر "رايت ميلز" أول المهتمين في مفهوم النخبة، حيث أثار الانتباه لموضوع "النخب" في كتابه "النخبة الحاكمة" الذي أكد على أن هناك فئة معينة لا بد أن تمسك بزمام الأمور في الوقت الذي يكون فيه الشعب تابعاً أو مقصى من دوائر الانشغال السياسي والاقتصادي⁽⁹⁾. كما وعرف "بيورتن" النخبة بأنها مجموعة الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات⁽¹⁰⁾.

أما إيجابياً، فسوف يتم استخدام النخبة عند تناول الشروط النظرية لتفعيل مطالب الإصلاح العامة في أهمية تكوين النخب المجتمعية من مختلف المجالات والتي لديها ثقافة متنوعة قوامها التجارب المسبقة، حتى تستطيع التأثير الإيجابي والمباشر في المجتمع وعلى السلطة الحاكمة.

- الاستقرار السياسي: Political Stability

هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، يتطلب خطوات حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وبالمشاركة بين النظام السياسي مع كافة القوى المجتمعية التي تهتم في عملية البناء والتحديث بما يخدم المصلحة العامة، وان مكونات الاستقرار السياسي تكمن في وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع ينسجم بالتالي مع الخيارات السياسية في تقديم برنامج وطني متكامل ومستمر مبني على توفر المناخ المؤتي للثقة عن طريق إتاحة الحريات العامة للأفراد ضمن ثقافة الحقوق والواجبات للوصول إلى دولة القانون والمؤسسات⁽¹¹⁾.

كما أن الاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات الرئيسية يتمثل أبرزها في نمط انتقال السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، ومحدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، والاستقرار البرلماني. والديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، والاستقرار المجتمعي، ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام⁽¹²⁾. وهذه المؤشرات هي التي ستتعامل معها الدراسة لبيان قدرة النظام السياسي من خلال السياسات العامة التي تمارسها الحكومة تجاه مكونات الدولة والتي

بمجملها لها علاقة مباشرة في نوعية المطالب الإصلاحية التي تعبر عن وجهة النظر المجتمعية في ملف الإصلاح السياسي في الأردن.

- الاستقرار الاقتصادي: Economic Stability

يعتمد على مجموعة المقومات والسياسات التي تستخدمها الدولة لتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات وبما يتوافق مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوزيعها بكفاءة قوامها العدالة في التوزيع⁽¹³⁾. كما أن للاستقرار الاقتصادي عدة مؤشرات رئيسية يمكن على ضوءها التعرف على قدرة الدولة في توفير متطلبات الأفراد والمؤسسات، والتي ترتبط كذلك بطبيعة السياسات والإجراءات الحكومية التي تمارس لتحقيق مصالح الأفراد والصالح العام، وتتمثل بالبطالة والتضخم والمديونية العامة ومعدل النمو الاقتصادي والشفافية... الخ⁽¹⁴⁾. وبناءً على ذلك سوف يتم استخدام مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عند التعرف على فاعلية السياسات الحكومية الأردنية في الجانب الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جزئيات من الدراسة البحثية والمنشورة ضمن كتب ومجلات محكمة، وسوف يستعرض الباحث عدداً منها لتبيان مدى ما تضيفه هذه الدراسة من الناحية العلمية إلى المشكلة البحثية.

فضمن دراسة كل من (فهيم الكتوت وإبراهيم حجازين) بعنوان "الإصلاح بين الليبراليين والديمقراطيين"⁽¹⁵⁾. بين الباحثان أن الإصلاح السياسي الليبرالي يهتم بمؤسسة المجتمع ودمقرطة الحياة السياسية واحترام حقوق الإنسان، وتحويل الناس من رعايا مهمشين إلى مواطنين تحترم السلطة السياسية حقوقهم وعقولهم ويشاركون في صياغة مستقبلهم واختيار حكوماتهم، كما يعني أيضاً الفصل الفعلي بين السلطات. ويؤكد الباحثان بأن العقلية الليبرالية في البلاد العربية -من الناحية الاقتصادية- لم تنخرط في القطاعات الإنتاجية، وأن إسهامات الليبراليين في البناء الاقتصادي المنتج متواضعة، ونظرتهم للبناء والتطور السياسي محدودة ومرتبطة بمكانتهم الاقتصادية، وأن التجربة الأردنية مع الليبراليين أثبتت بأن مصالحهم هي أولوياتهم ويديرون الحكم لتبقى أولوياتهم فوق المصلحة الوطنية. لذا فإن النظام السياسي الأردني عليه مسؤولية التعاون مع القوى الاجتماعية القادرة على إدارة البلاد بأسلوب ديمقراطي بعيداً عن المنافع الذاتية.

وفي دراسات صادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان "الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية"⁽¹⁶⁾ بين المشاركون أن المطالب الإصلاحية لدى الجمهور

العام الأردني ليست مطالب بل هي حقوق مكتسبة، تستدعي عقد مؤتمر وطني يقر خطوات عملية نحو الإصلاح، ومواجهة الفساد وتحويل ملفاته إلى القضاء الأردني وليس إلى السلطة التنفيذية، ووضع خطة إنقاذ وطني على مختلف المستويات، وإعادة النظر في الهياكل الإدارية للدولة، وإرساء قواعد المساواة في الواجبات والحقوق لكل الأردنيين، وتأسيس اتحادات ديمقراطية للشباب والطلاب والعمال والزراعيين. كون أن هناك هوة بين مطالبات الشارع الأردني بالإصلاح، وادعاءات الحكومة والواقع العملي الذي لا يشهد محاولات جادة للإصلاح، وأن الحكومات الأردنية لطالما يوجد بها شخصيات ترفض الإصلاح وتقاومه، وأن نهج السلطة العامة في الأردن يقوم على الالتفاف على المطالب الشعبية وذلك عن طريق التأجيل أو المماطلة.

كما بينت الدراسة أن فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن ترتبط بجدية النظام والحكومة، وبالقدرة على رسم الأولويات، وبمدى مشاركة القطاعات ذات الصلة في المجتمع، والرضا المتحقق لدى القطاعات المستهدفة من عملية الإصلاح، والقدرة على مواجهة قوى الشد العكسي والجهات المنتفعة من الوضع القائم. من جانب آخر، أكدت الدراسة على دور البيئة السياسية الحاضنة لعمليات التغيير والإصلاح السياسي، بدءاً بالبيئة المحلية وتشتمل الأحزاب السياسية، والقوى الاجتماعية المنظمة كالنقابات المهنية والعمالية، والقوى العشائرية، إلى جانب الجهاز الإعلامي. أما البيئة الإقليمية والدولية أصبحت تشجع على الإصلاح السياسي في ظل وجود منطقة عربية تشهد حالة من الغليان الشعبي الدافع باتجاه التغيير بهدف الإصلاح، إلا أن الإصلاح من وجهة نظر الأردنيين ينبغي أن يبدأ وينتهي من الداخل، لأن التدخل الخارجي ليس في مصلحة الجميع.

وفي مجال الإصلاح الاقتصادي ودور الحكومية الأردنية، وضع الباحث سفيان العيسى في

كتابه:

Rethinking Economic Reform In Jordan: Confronting Socio-Economic Realities".Carnegie Endowment for International Peace, Washington D.C, 2007.⁽¹⁷⁾

أن عملية الإصلاح الاقتصادي في الأردن مرت عبر عدة مراحل، إلا أنها كانت بطيئة وانتقالية، من دولة يهمن عليها نموذج الاقتصاد تقوده الدولة، إلى اقتصاد تقوده أدوات التحرير التجاري والمالي والخصخصة وبوتيرة سريعة أدت إلى تنامي في نسبة البطالة والتضخم والدين العام، وارتفاع اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية. وإن تنفيذ متطلبات الإصلاح الاقتصادي الشامل في الأردن بات يواجه معوقات رئيسية يتمثل أبرزها بوجود نخب سياسية واقتصادية مستفيدة من سياسات وإجراءات الحكومة في الوضع الراهن، وفشل جهود الإصلاح بمعالجة

المشاكل الاقتصادية نتيجة حجم التحديات المتوارثة، ومحدودية القدرات المؤسسية في الأردن في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي القادرة على التكيف مع مجمل المتغيرات الدولية ذات العلاقة.

وبين الباحث بأن الإشكالية الكبرى التي تواجه عملية الإصلاح العام في الأردن تكمن في عدم وجود قنوات فاعلة وبذات صفة تمثيلية حقيقية بين الدولة والمجتمع وبين القطاع العام والقطاع الخاص، بسبب غياب الدور الحكومي اللازم في توثيق قنوات التواصل للحفاظ على مستلزمات المصلحة العامة.

ومع أهمية هذه الدراسات وغيرها التي تناولت عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، تأتي هذه الدراسة لتناقش العديد من الجوانب ذات الصلة المباشرة، كونها تركز على ماهية دعوات الإصلاح في الأردن ومتطلبات النجاح في ظل سياسات حكومية أثرت على عملية الإصلاح في الجانبين السياسي والاقتصادي، مما يستدعي إيجاد معادلة مطلوبة تراعي مقومات الدولة وظروف الحراك السياسي المطلوب والمتوازنة مع استحقاقات المرحلة الحالية.

المبحث الأول: دعوات الإصلاح في الأردن: المطالب والتحديات

تشهد المملكة الأردنية حالة غير معهودة من المسيرات الواسعة التي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتي تمثل فئات فكرية متعددة ومختلفة في المطالب، وتستدعي حالة نهج جديد تحدد العلاقة بين السلطة والفرد مبنية على الشراكة الحقيقية، وتأتي هذه التوجهات في ظل ظروف إقليمية استطاعت بها الجماهير عند عدد من الدول العربية أن تفرض ذاتها أمام هيبة النظام السياسي الذي ظهر وأوجد ذاته منذ سنوات طويلة. إلا أن الحال في الأردن يختلف بتزكية رأس النظام الأردني وتوافر عنوانه على أنه بمثابة قاسم مشترك يمثل هيبة الشعب والدولة، وأنه مرجعية الجميع ولا جدال في شرعيته وشخصه. لذا فإن دعوات الإصلاح جاءت بدعوى ترهل دور السلطة التنفيذية في أداء أدوارها التي لا تنسجم مع واقع وتطلعات أفراد الدولة ومؤسساتها، بمعنى أن نهجها تخطى حدود قدرة الحكومة في القيام بمسؤولياتها المكلفة من قبل الملك وبالتالي المجتمع في المسائل المتعلقة بمستلزمات الإصلاح والتحديث، بل لدرجة توصف لدى فئات واسعة بأنها تتحمل مسؤولية نتاج العبء المثقل على المواطن بسبب احتكار صنع وتنفيذ القرار، وأنها لم تعطِ موضوعية حقيقية في عملية توزيع الأدوار، وأسهمت في إخراج برلمانات تتلاءم مع نهجها، مما أفقده وظائفه الأساسية بالقيام بدور التشريع للقوانين والرقابة على الحكومة في تنفيذ البرامج المطلوبة.⁽¹⁸⁾

وبهدف الوقوف على طبيعة السياسات الحكومية التي اتبعتها السلطة التنفيذية في الأردن خلال العقد الأخير -كفترة دراسة- وأثرت بالتالي على واقع الحياة المعيشية لدى المواطن الأردني خاصة تلك المتعلقة بكل من الجانب السياسي والجانب الاقتصادي، وانعكست سلباً- إلى حد ما- على الاستقرار المجتمعي، يأتي هذا المبحث من الدراسة ليستعرض ضمن محتواه تبيان ماهية الظروف والتحديات الداخلية التي أدت إلى شيوع مطالب الإصلاح من جانب، وتوضيح العوامل التي أسهمت في دفع وتعزيز علنية مطالب الإصلاح في الأردن، من جانب آخر.

I: مطالب الإصلاح:

هناك العديد من الظروف المجتمعية التي أثرت على واقع الحياة العامة لدى المواطن وجعلته يعبر بطريقة غير معهودة عن استيائه نتيجة السياسات التي اتبعتها السلطة التنفيذية وانعكست سلباً على واقع ومستقبل مكونات الدولة الأردنية، وتتمثل أبرزها بما يلي:-⁽¹⁹⁾

- 1- صعوبات اقتصادية غير معهودة، نتيجة زيادة نسبة الفقر والبطالة وتضخم الأسعار، مما أدى إلى زيادة التكلفة المعيشية، وتراجع الطبقة الوسطى لحساب الطبقة الفقيرة، وعجز متزايد في الموازنة العامة، وزيادة غير معهودة في حجم المديونية على الدولة، وأن هناك فئة محدودة باتت تتحكم بثروة المجموع، كل ذلك سببه ترهل في السياسة العامة للدولة التي هي من مسؤولية الحكومات المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة.
- 2- الإخفاق في الشراكة المجتمعية من قبل السلطة التنفيذية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية مما أثر على مسيرة الإصلاح. حيث إن الحكومات بسياساتها الانفرادية لم تنجب إلا تحديات سياسية واقتصادية، أوصلت بها أفراد المجتمع إلى حالة الإحباط العام والخوف من تبعات الحاضر إذا ما استمرت السلطة السياسية الأخذ بنهجها المعهود، لذا تولدت دعوات إصلاحية بقناعة مجتمعية مفادها بأن على الحكومة الأخذ بمتطلبات الإصلاح المبني على المشاركة السياسية المجتمعية كون ذلك ضماناً حقيقية قادرة على مواجهة أسباب ومسببات الفساد الذي أثر على استقرار الدولة.
- 3- وجود ثقافة عامة باتت تؤمن بأن الثنائية المتعلقة بالتركيبية السكانية المجتمعية للدولة الأردنية ليست مبرراً وألية للتصادم مع متطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي، لأن أداء السياسة العامة ينعكس على مقدرات الدولة وكافة مكونات المجتمع، لذا فإن أشكال الفساد الاقتصادي والإداري حينما تظهر نتائج تأثيره وانعكاساته، يكون بحجم التآمر على المكتسبات الفردية والمؤسسية وعلى مستقبل كافة أبناء الوطن.⁽²⁰⁾
- 4- إن التنمية السياسية وعملية الإصلاح والتحديث في الأردن وكما هي في المجتمعات التنظيمية الدولية، هي مسؤولية المجتمع وليس مسؤولية الحكومة وحدها التي يقع عليها

عائق التنفيذ والإدارة. لذا فإن دعوات الإصلاح تنطلق من فكر يؤمن بأن السلطة التنفيذية ما زالت تتوغل في توجهات المجتمع بالصورة التي تخدم صيرورتها، مما أثر بالتالي وبشكل مباشر على مفهوم نظرية الأمن الوطني ونوعية الثقافة المجتمعية البناءة.

5- وجود دعوة إصلاحية فحواها أن يكون تداول السلطة التنفيذية مستنداً على أسس برلمانية حزبية، وهذا يستدعي الأخذ بقانون انتخابي جديد يهيئ مناخاً يبرز على ضوءه قوى سياسية حزبية تستند على برامج في وصولها للسلطتين التشريعية والتنفيذية. لأن إصلاح العلاقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته وبالتالي الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تغيير في أطراف المعادلة المعهودة، بمعنى أن المجتمع لا بد أن يسند لنفسه عقد التوكيل في القيام بمهامه ومسؤولياته التشريعية والتنفيذية والرقابية، وأن الحكومات البرلمانية يبقى رهن بقائها بأدائها وحرصها على تحمل تنفيذ برامجها التي أوصلت نفسها به من خلال المجتمع، وعليه يبقى المجتمع بأفراده وقياداته بمكانة المقيم والمراقب للعمل التشريعي والتنفيذي، لأن المعنى السليم للنظام السياسي هو تحمل تبعات المسمى، لأن الحكم والوجود في مراكز صنع القرار وتنفيذه مسؤولية ومسائلة، وأن دولة القانون والمؤسسات في عدالتها ومعطياتها لا تميز بين مواطني المجتمع الواحد، بغض النظر عن تمايزهم المركزي أو الاقتصادي أو المجتمعي.⁽²¹⁾

6- المطالبة بتعديلات دستورية تحدد علاقة الملك بالسلطة العامة للدولة علماً أن هذه الدعوة محدودة من قبل المطالبين بالإصلاح وذلك من خلال الأخذ بإحدى المسارين التاليين:-

أ) ملكية دستورية مسؤولة بشكل مباشر أمام السلطة التشريعية والقضائية تتشابه مع سلطة رئيس الدولة في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى، بحيث أن تكون صلاحيات الملك مستندة إلى قواعد دستورية جديدة تفتح المجال للمساءلة والمراقبة كون الحكم يستوجب التجرد من التحصين.

ب) ملكية ذات صلاحيات شكلية ومحدودة على غرار الأنظمة الملكية الأوروبية، ومشابهة بصلاحيات أنظمة رئاسية بدول أخرى كالهند وإسرائيل وغيرها، بمعنى إسناد المسؤولية البروتوكولية للملك كما هو بالتمام في المملكة المتحدة.

II: العوامل التي أسهمت بتعزيز المطالب الإصلاحية في الأردن:-

بعد أن تم تشخيص المطالب الرئيسية التي دفعت بالأردنيين إلى علنية المطالب الإصلاحية ومواجهة السلطة التنفيذية بها، ومع التأكيد أن المطالبين بالإصلاح لا يحملون جميعاً تصوراً موحداً لكافة الأسباب الواردة، إلا أنها في مجموع أذهانهم بشكل عام وليس بأسلوب انفرادي أو حتى بتوافقات قيادية كون فئات واسعة ليس لديهم انتماءات حزبية أو تيارية منظمة، لذا يبقى

التساؤل التالي الذي يتعلق بما ورد من أسباب، ويتلخص بماهية الظروف السياسية والاجتماعية التي أسهمت في تعزيز واستمرارية المسيرات الشعبية في الأردن حتى الآن:-⁽²²⁾

1- التأثر بالأحداث التي ما زالت تطول معظم الدول العربية، كما أن نجاح عدد منها حتى الآن في المطالب الشعبية، عزز فكرة الجماهير بأن النظام السياسي لا بد أن يدرك بالتالي بأن مرجعيته تبقى أفراد المجتمع ومؤسساته، وليس جهة أو جهازاً بعينه، لأن قوة النظام السياسي واستمرارية بقائه يستدعيان الحرص على الدولة بكل مكوناتها وليس باسترضاء فئة معينة أو بحماية الأجهزة الأمنية، لأن المؤسسات الأمنية روافدها أبناء المجتمع يتأثرون بنفس المستوى الذي تتأثر به مرجعياتهم الاجتماعية.

2- توفر الاستقلال الأمني الداخلي: وهذا يدفع إلى إنجاح الحوار بين كافة أطراف المجتمع الفكرية حيث إن توفر العامل الأمني يدفع بالحوار السلمي للوصول إلى توافقات مشتركة بين أطراف المعادلة.

3- توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني: ويعزى ذلك إلى دور وسائل التنشئة السياسية في تكوين ثقافة شمولية في شتى المجالات الحياتية، كما أن توفر مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة أسهم في تعزيز الفكر المجتمعي، إضافة إلى زيادة الوعي الجماهيري بالحقوق المدنية خاصة السياسية والاقتصادية، والتي باتت تدعمها وتكفلها وبكل وضوح معظم الوحدات السياسية والمنظمات الحقوقية الدولية الفاعلة، والتي يسرت لها قنوات الاتصال بسبب نجاح ثورة تكنولوجيا الاتصالات وامتدادها إلى كافة المناطق الجغرافية عالمياً. حيث تلازم هذا بمجمله مع وجود قناعات - لدى المواطنين- قوامها استخفافات حكومية بأدوارها اللازمة خاصة بعد أن رسم لها منهج عملي على ضوء قواعد تشريعية ممثلة بالدستور والميثاق الوطني، مما يعني أن مسيرة الإصلاح تذهب بين وصف الإجهاض أو التجميد منذ السنوات الأولى لعودة الحياة الديمقراطية التي بدأت مسيرتها الجديدة عام 1989، وأن الحكومات استبدلت أدوارها التنفيذية في المساهمة بفتح وتشجيع قنوات الإصلاح إلى خطابات إعلامية، مما أدى بالتالي إلى نتائج سلبية باتت تطول كافة المجالات التي تهم الوطن والمواطن.⁽²³⁾

4- الانسجام الوطني: حيث يرتبط هذا العامل بالوضع العام في الأردن الذي أثبت قدرة الدولة والأفراد على صهر كافة المكونات الثقافية المختلفة في بوتقة واحدة تحرص على تأطير العمل الحكومي في الحرص على المصلحة العامة. فإن الانسجام العام هو ضمانه للحفاظ على أمن تراب البلد ومواجهة مستلزمات مراحل الإصلاح والتحديث، لذلك فإن بيئة الانسجام المجتمعي في الأردن حفزت الأفراد على إقامة الندوات وتنظيم المسيرات المطالبة في الإصلاح.

5- الأخذ بمرحلية الإصلاح: الأردن بدأ بخطوات سياسية إصلاحية أولية قبل عقدين، وذلك في عدة مجالات رئيسية متعلقة بمجال الحريات العامة والإعلام، والعلاقة مع الأحزاب ومختلف المؤسسات الأهلية، وفي المجال الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات دولية كاتفاقية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الحرة، وفتح مجالات الاستثمار الخارجي، والنهج بمسار خصخصة الموارد، وهذه مجملها غيرت العلاقة التقليدية المتبادلة بين الدولة والمواطن والمؤسسات الرسمية.

III: الإشكالات التي تواجه دعوات الإصلاح في الأردن وشروط المواجهة (دراسة نظرية)

أولاً: الإشكالات العامة:- (24)

- 1- ما زالت الرموز المعبرة عن دعوات الإصلاح دون المستوى الرضائي الذي تجمع عنده مختلف الشرائح المجتمعية، وذلك لأن لغة الخطاب بقيت عند مستويات التنظير والحدود الدنيا في منهجية توظيف الطرح.
- 2- فقدان القدرة على تجميع الرؤى الإصلاحية ضمن مطالب تعبر عن أولويات مرحلية، وهذا يجعل خطاب دعوات الإصلاح المكثفة ذا عبء لا تتوافر عنده مقومات التجسيد العملي، فالمطالب يجب أن تبوب بمطالب عامة لا خاصة أو ذات حدود تخدم فئة صغيرة من المجتمع، بل يجب أن تتقدم المطالب الجوهرية العامة وأن تصاغ مرحلياً في حوار المطالب الوطنية.
- 3- عدم تقديم الحلول المدروسة والمعبرة عن مطالب الصالح العام في ثنايا صياغة المطالب النظرية، كون ذلك يسهل عملية الأخذ بأولوية المطالب وتوظيفها، وبهذا تتشابه مع سياسات السلطة العامة التي لا تتماشى والواقع المجتمعي -لدرجة معينة- مع غياب قدرة الحكومة في توظيف السياسات العامة عملياً.
- 4- غياب التعامل البناء مع الأطراف المسئولة عن عملية الإصلاح في أجهزة الدولة الرسمية، والتي يجب أن تتعامل بمطالب غرس ثقافة الثقة بين الأطراف المجتمعية والحكومية. حيث أثبتت الأشهر الأخيرة وجود ثقافة مجتمعية سلبية قوامها أن استجابة السلطة التنفيذية في ضعف مما جعل نزاهة المطالب تختلط مع بيئة فوضى تؤثر على موضوعية الطرح عند أشخاص وفئات لا ينظرون لمجمل عملية الإصلاح بأنها بحاجة لبناء.
- 5- الحكومة ونسبة من الثقافة المجتمعية السائدة تنظر إلى عملية الإصلاح على أنها تهدر مستقبل الدولة إذا لم تأت ضمن معايير تحافظ بها على مفهوم الخصوصية الوطنية، وهذا أدى إلى أن تكون محاور الإصلاح من مسؤولية السلطة التنفيذية، ودون مشاركة مجتمعية توافقية.

- 6- تراجع ثقافة القيم والسلوك البناء، وتراجع دور وسائل التنشئة الأساسية خاصة الأسرة والمدرسة وإضعاف الأدوار المسؤولة لديها عن توجيه الفرد ليكون مؤثراً عند نقده للحكومة، مما ترتب عليه جعل الثقافة الفردية تخرج عن قيود الثقافة المجتمعية الإيجابية⁽²⁵⁾، وهذا بدوره أسهم في تشتيت الفكر والاتفات نحو المصالح الفردية الضعيفة.
- 7- التفاعل السلبي لعدد من ممثلي التيارات الحزبية مع الحكومة. حيث إن الإصلاح ومستلزمات الرقابة على الحكومة يستوجب الشراكة وليس في الاستمرار في مواجهتها وانتقادها، بل ذلك يعطي ترخيصاً جديداً للسلطة التنفيذية بتقديم برامجها بالأطر التي تراها متناسب مع فكرها.⁽²⁶⁾
- 8- غياب أجهزة الرقابة الموضوعية على مؤسسات الدولة وإعطاء أدوار غير مبررة للأجهزة الأمنية التي تتعامل مع المعلومة وليس لها صلاحيات قانونية في المحاسبة⁽²⁷⁾. وهذا يستدعي إعادة النظر فيما يلي:-
- أ) تقييم كفاءات أجهزة الرقابة والمحاسبة، والوقوف على الشروط المتعامل بها في تعيينهم للقيام بالأدوار المناطة بعملهم.
- ب) غياب القدرة اللازمة على تقييم أداء كادر أجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم المتابعة الموضوعية لمعرفة متكاملة تجاه مسؤولياتهم المهنية.
- ج) الجهات التي تسند إليها عملية التقييم إن يجب إسنادها إلى جهة تنفيذية وتشريعية مستقلة.

ثانياً: الشروط النظرية لتفعيل مطالب الإصلاح العامة ودور النخب المجتمعية:

بداية لا بد من التأكيد على أن الفكر السياسي المجتمعي البناء لا بد أن يركز على صفة فكرية قيادية "النخبة" تتمتع بقدرة مجتمع الإصلاح والتحديث ومواكبة الحضور المسئول في كافة المجالات الحياتية وتكون بالتالي بمثابة المراقب الايجابي الفاعل والمنخرط بالتطوير لا النقد الثابت.

إن النخبة حتى تتشكل بمطالبها الموضوعية وشروطها المقبولة لا بد أن تمتلك ثقافة المعرفة الأفقية والعمودية في مختلف شؤون الدولة بمؤسساتها ومكوناتها الرسمية والمدنية، ثقافة مخزونها الاطلاع على مجمل تجارب الإصلاح الإنسانية حتى تتمكن بالتالي من تبويب المعارف وتنظيمها ضمن أولويات الطرح واختيار وسائل النهج الأمثل المقبول رسمياً ومجتمعياً، بمعنى أنه لا بد من توظيف المقرب الذي يتناسب مع إمكانات المجتمع والدولة، حتى تتمكن هذه النخبة الواسعة من مجارة التنظيم المرهلي مع مراعاة ملكة ثقافة (المحاكاة والحوار) مع مكونات النظام

السياسي القائم، لأن التعبير عن المطالب لا بد أن تنهياً له مناخات القبول لدى أطراف معادلة الحوار، وأن يحترم كل طرف الطرح ضمن التوافق المشروط بالتجرد من المصالح الضيقة التي هي الإشكالية السائدة والمعرقله لتحقيق مستلزمات الصالح العام.⁽²⁸⁾

وبشكل عام يمكن القول بأن الإشكالية التي باتت تنعت بها موجات الإصلاح المجتمعية والسياسية في الأردن تعزى إلى العوامل التالية:-

1- غياب قوى الإصلاح المنظمة، مما يعني أن ثقافة التفاعل بين من تعتبر نفسها امتلكت قدرة الطرح والتوجه في الإصلاح والتحديث مازالت تفتقر إلى صياغة التوافق بين تياراتها المتعددة بل المختلفة⁽²⁹⁾، وهذا جعلها تفتقد القدرة على الانتقال للمرحلة التالية في عملية ومسار التغيير المعبر عنه لدى شريحة واسعة من الجمهور العام.

2- غياب مكونات الهرم البنائي الفكري الذي يعبر عن الرؤى الإصلاحية المجتمعية، وهذا ما جعل الثورات الشعبية العربية تبقى في طور قاعدة الهرم التي قوضت نفسها عند حدود التعبير الجماعي نتيجة عدم وجود قيادات تدريجية توصل نفسها إلى خطاب موحد وقيادة رأسية.⁽³⁰⁾

3- غياب قدرة المراجعة السريعة لمسارات الإنجاز لدى القوى الإصلاحية، مما جعلها قريبة من النقد من ذاتها، وهذا يمكن إرجاعه إلى تغيب البرامج.

إن مجمل ماتقدم، يبقى ضمن ذاكرة التشخيص والطرح المسبق، إلا أن أهم الجوانب المتعلقة بعملية الإصلاح بمجالاتها المتعددة يتطلب الأخذ بما يلي:-

1- إن الحراك المجتمعي السياسي لا يمكن أن ينطلق إلا من النخبة المثقفة والقادرة على فهم الواقع ومستلزمات التقويم المبني على إدراك معنى التعامل السلمي البناء في عملية التغيير في منهجية التصالح مع السلطة، وذلك للأخذ بأسلوب الشراكة والتعاون المنسجم مع أدوات الحكم القائمة في معظم الدول العربية لأنها أضحت هي مسألة الوسائل المثلى في تحقيق تطلعات أفراد المجتمع ومؤسساته لمواكبة متطلبات التحديث وتلاشي فروق فجوة الحداثة بين ما هو عليه حاضر الأمة العربية مقارنة مع الحضارة الغربية.⁽³¹⁾

2- إن المقصود بالنخبة لا يقتصر على فئة محدودة العدد ومحورية التعامل، بل النخبة التي تتسع لتضم كافة القطاعات المتمكنة علمياً وثقافة، وتدريباً مؤهلاً تحمل بمجملها فكراً تنويرياً يستند إلى تشخيص إشكاليات الحاضر المأزوم، ولديها إمكانية التحليل الأفقي والرأسي لكافة الظروف الموضوعية التي بات يتسم بها حال الأمة، ليتسنى لها بالتالي الخروج ببرنامح عملي مدروس يضمن مراحل نهضوية الحداثة، وبما يتواءم مع مستحقات الواقع واحتياجات المستقبل.⁽³²⁾

3- إن جدلية العلاقة القائمة بين السلطة السياسية وبين أفراد المجتمع والتي هي السمة العامة والمشاركة نسبياً عند الحاكمة العربية تركز على اتساع الفجوة في الثقة عند الحاكم والأفراد من جانب والأفراد والحاكم من جانب آخر، وإن استحقاقات كل منهما تجاه الآخر كان نتاجها الاستبداد واحتكار القرار وصعوبة الأخذ برؤى الإصلاح الذي بقي تنظيراً وحلماً منشوداً، وجعل الخطاب السياسي الرسمي يتجه نحو ذريعة الخصوصية في عدم التسرع في إجراء الإصلاحات، ويرى فيها الآخر مبرراً لإطالة عمر الحاكمة التسلطية والانفراد بصنع القرار.⁽³³⁾

4- لم تعد أدبيات التحريض تجاه السلطة بندوات حوارية أو منابر علمية، وكتابات نقدية بل وبكل ما خلصت إليه التكنولوجيا من وسائل اتصال -لم تعد جميعها- ذات فاعلية وجدوى. كما أن نظرة الأفراد المجتمعية لأشخاص خيّم عليهم عقلية عدم القدرة على التغيير، أو عدم الثقة بأنها معارضة نحو مصلحة الذات، مما يوحي باستمرار بأن نظرية الصراع بجوانبها وأشكالها قائمة وليست مقتصرة على الحاكم والمحكوم، بل بين المحكوم والمحكوم، إضافة لهذا فإن من حمل نفسه صفة النخبة ومسؤولية المصلحة العامة في تاريخ الدولة العربية الحديثة، هو الذي استغل مشاكلها خطاباً ليظهر عليها ويتسلط بها على الحاكم، إلا أن الواقع التاريخي للعديد من التجارب العربية والتي استطاعت تغيير بعض الأنظمة القيادية أثبتت هي بنفسها جراءة فهمها الدموي والتسلطي، بأن النظام الجديد أسوأ كثيراً من نهج النظام السابق، لأن الغاية كانت في الحفاظ على المكتسبات الذاتية وتغليبها.

5- كما أنه من المستعصي توظيف التجارب التي نجحت عند الدول التي استقلت منذ قرون وكانت مستعمرة بقوى أخرى لعقود أو قرون، مع العلم بأن عدداً قليلاً من الدول التي نشأت حديثاً باتت مثلاً يحتذى خاصة تلك الواقعة في شرق آسيا كماليزيا وسنغافورة، إن الفكر السياسي غني بالتجارب التي ترعى أهمية المشاركة السياسية والتعاون المجتمعي والمؤسساتي، والتي يكفل على ضوئها العدالة والمساواة وترسيخ دولة القانون والمؤسسات، لكن من المفارقة والغرابة بأن هذه التجارب لم تعد صالحة لتطبيقها في دول حديثة النشأة والاستقلال، التي عانت طويلاً من التخلف والظلم نتيجة استبداد المستعمر، واستهدافه لثقافة الشعوب ومساهمته على الدوام بزرع بذور المعرفة وإسناد مصير الدولة بمصير الحاكم، فالدول العربية التي ما زالت فتية في قدرتها على مجاراة النمو والتحديث وسد فجوة التقدم مع كثير من دول المجتمع العالمي، ما زالت إشكالية حجم التحديات أكبر بكثير من حجم طموح الأفراد والمؤسسات⁽³⁴⁾، دول تعاني من نقص الموارد وتكاملها، مما انعكس سلباً على القدرة على تأمين البنى التحتية لأفراد الدولة ومؤسساتها، وذلك نتيجة لأسباب يعتبرها البعض ترجع إلى نظرية المؤامرة ما زالت تطغى على استقلالية الإرادة، مما أسهم

بوجود تيارات تحمل صفة نعت المسئول بالتبعية، وتقدم على الهروب من التصالح مع النظام، ويعتبر أن النهوض والإصلاح يجب أن يبدأ برأس الهرم. وفي المقابل يرى الحاكم بأن مصير الدولة معرض للخطر والانهيار، والرجوع بما اكتسبته إلى الهلاك، كون الدولة ما زالت ناشئة وقدراتها أقل من حجم استقلال قرارها وسيادة مكانها، كما وأن الدولة ما زالت في مرحلة الطفولة التي على الدوام بحاجة إلى رعاية بكافة الجوانب حتى تستطيع المرور إلى مرحلة الفتوة، حتى إن النظرة إلى المجتمع ما زالت لدى معظم القيادات السياسية نظرة سوادها أن الأفراد بمجملهم أهل دراية وإدراك في التعامل مع التطبيق النظري لما تحمله بعض النخب داخل الدولة، ويعتبرونها (نخباً مغلقة) كونها لا تأخذ بكافة ظروف القرار وردود الأفعال⁽³⁵⁾. بمعنى آخر إن النظرة عند الحاكم تجاه المحكوم ما زالت بحاجة إلى رعاية تتشابه مع تعامل الأستاذ المتمكن علماً وتمرساً مع ذلك التلميذ الذي يطمح ليعرف أكثر من معلمه، وإن الثقة بذلك لا بد أن تطفئ على الفكر السائد بناءً عليه، إنني أعبر بأن الإشكالية تكمن في إيجاد معادلة جديدة في عالمنا العربي، تضمن فاعليتها حاكمة الحاكم تستند معاييرها على الثقة بالحاكم ليتطوع لتوظيف الجهد اللازم لحصول الأفراد على حقوقهم ومكتسباتهم بمعنى آخر، لا بد من نهج جديد لدى القوى المجتمعية، قوامه أن الثقافة السياسية اللازمة في مجتمعنا التي لا يمكن لها أن تتبرعم لتثمر حراكاً في شتى المجالات، إلا حينما تستند على القيم الحضارية المتوارثة لدى مجتمع الدولة، قيم عنوانها الحفاظ على الأمة ومكتسباتها، قيم الهوية الفكرية التي لا بد أن يوضح على ضوئها نهج وسلوك الفرد، في الحوار وقبول الرأي الآخر، والتسامح والاعتدال، والتماسك ومواجهة النواقص وأساليب التعتن⁽³⁶⁾. كما لا بد أن تستند مسيرة الإصلاح المنشودة إلى قيمة الثقة بالذات أولاً، وبالثقة المتبادلة التي باتت من مستلزمات العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما أن الثقة بالآخر يجب أن تنسجم مع قيمة التصالح والقول بحكم الموجود.

من هنا يمكن القول، بأن مدخلات الإصلاح تكون حتى في طمأنة الحاكم باستقراره وبقائه، وأن الحراك السياسي بأشكاله ما هو إلا للتعاون في تبني برامج إيجابية تقدر الدولة بها على تلبية احتياجات أفرادها ومؤسساتها، وأن هذه الثقة التي يجب أن تبدأ من الشعب مجدداً، ستثمر مدخلاً آخر من مدخلات نظام الدولة⁽³⁷⁾، ويتمثل بطمأنة الحاكم وفهمه لوجود نخب تشاركية جديدة تحمل معنى التعامل من أجل تحسين وضع مكونات الدولة التي يحكمها، ومن هنا تبدأ (ثقافة الحاكم الحسنة) في التعاطي مع نخبة المسؤولية العامة ويبدأ بالتخلي عن طاقم المظلة المعتم والذي أسهم في نخب المصلحة العامة عن مجمل سلوكياته، وأن في الدولة مخزوناً حريصاً على كل بنيتها من تلك الفئة الضيقة التي كانت وما زالت تضيق على عقليته بأنها الأعرف والأحرص على مكتسبات الوطن ومستقبله⁽³⁸⁾. وتنمو سرعة مصداقية الثقافة السياسية والمجتمعية الجديدة وترى النور أمام الحاكم حينما يدرك بأن هذه النخبة هي ليست معارضة

وجود نظام سياسي قائم، بل هي معارض تستهوي المشاركة للانتقال معاً نحو دولة الحداثة. كما أن هذه النخبة الواسعة من مدرسة مجتمعية أتت على أنها لا تريد معارضة التقليد أو تقليد المعارضة، وأنه في ثنايا الفكر المجتمعي لكل معارضة تزعم قيادة الإصلاح وهي لا تملك برنامج الإصلاح العملي الذي ينسجم مع تطلعات الدولة واستقرارها. لكن يبقى التساؤل من هي هذه النخب القادرة على محاورة النظام السياسي السائد؟

أن النخبة المطلوبة هي تلك القيادات الفكرية التي أثبتت بسيرتها الذاتية وشهادة الشريحة المجتمعية الواسعة بأن أولوياتها كانت وما زالت الحفاظ على هوية الوطن ومكتسباته، وأن حدود عملها مصلحة الشعب، وسماتها في نظافة جهودها، وحوارها على الدوام تقبل الآخر والعمل معه بإيجابياته، وأن عملها شمولي في الطرح والمنهج، بعيداً عن الفئوية أو الحسابات الضيقة، وأن باكورة جهودها تبارك حينما تبدأ في تقويم برامج الإصلاح في شتى قطاعات الدولة، وعلى أن تكون مدروسة ومنبثقة عن إدراكها لمقومات الدولة وقدرتها على ترجمة معطياتها الرئيسية مرحلياً. وبهذا يصبح الانسجام المجتمعي والتعاون بين أجهزة الدولة وكافة مكوناتها أسط في المشاركة والمساهمة بإنجاح كافة الجهود، ويبقى العمل الذي ينبثق من فكر الحرص والمسؤولية العامة أكبر من حديث المنظرين وأصحاب جهود الذوات والمصالح الخاصة.

وأخيراً، وبشكل عام يمكن أن تظهر معالم الإصلاح والتحديث في الأردن عند الأخذ بمجمل الشروط النظرية التالية وتوظيفها عملياً لدى السلطة السياسية من جهة والقوى الإصلاحية المجتمعية من جهة أخرى:-

- 1- التعبير عن الفكر الجماعي مع ملازمة مصداقية الطرح لخدمة المصلحة الوطنية والمجتمعية.
- 2- الشراكة المتواصلة في وضع أجندات وطنية مشتركة لا تقف عند حدود تيار معين: بمعنى أنه لا بد أن تلتقي القوى المجتمعية من تيارات مؤسسية منظمة مع كافة المكونات المجتمعية لصياغة مطالب تدفع لها لتكون خطاباً موحداً بلغة التعبير أمام السلطة التنفيذية. لذلك لا بد من اختزال موقف موحد مبني على قواسم فكرية مشتركة بين الأحزاب والقيادات الفكرية المتخصصة والعشائرية التي طالما أسهمت في استقرار الدولة والنظام، وعلى اعتبار أن المجتمع الأردني مرجعيته أسرته الممتدة.⁽³⁹⁾
- 3- توفير القدرة على الحوار، والتعامل مع كافة المواقف الداخلية والخارجية التي قد تتصدى للتحديث والإصلاح، ويكفل ذلك التعبير الذي يتقف جمهور الناس بماهية الأمور ومخاطرها.
- 4- وجود قوى هرمية تعبر عن رؤى القاعدة المجتمعية التوافقية، تأتي بوسائل تمثيلية ترضى عن الأغلبية، بمعنى أن لا تفرض نفسها على تكوينها وتظهر على المجتمع وهي مجردة من قواعد التمثيل الجماعي، فقط لأنها لا تملك أدوات مادية لا فكرية.

5- الانخراط في الحوار وعدم إعطاء الفرصة المستنيرة للحكومة في صياغة مفاهيمها المعهودة لنهج الديمقراطية وترويج ثقافتها⁽⁴⁰⁾.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي ودور السلطة العامة في الأردن:-

هناك مجموعة من المؤشرات التي على ضوءها يمكن التعرف على درجة الاستقرار السياسي في الدول، وهي بمثابة عناصر هامة توضح بالتالي طبيعة التفاعل بين الأفراد والمؤسسات داخل الدولة من جهة، والتفاعل بين النظام السياسي وكافة مكونات المجتمع والذي يعبر عنه من خلال ممارسات السلطة بسياساتها العامة اتجاه أفراد الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى. وفي هذه الجزئية من الدراسة يستعرض الباحث ماهية هذه المؤشرات، حتى يتم توضيح مدلولاتها في التعرف على واقع الاستقرار في الأردن في العقد الأخير، وذلك بدراسة أهم الجوانب التي أصبحت تؤثر في الاستقرار المجتمعي العام.

1. نمط انتقال السلطة وشرعية النظام السياسي:

إن نمط انتقال السلطة في الدول يعد مؤشراً هاماً لظاهرة الاستقرار السياسي والمجتمعي لأي دولة من الدول. ويعتمد ذلك على نوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية انتقال السلطة طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا يقبله مؤشر على عدم الاستقرار السياسي ويؤثر بصورة مباشرة على الاستقرار المجتمعي في الدولة⁽⁴¹⁾. ومما يدل على ذلك معاناة الدول التي شهدت ظاهرة الانقلابات العسكرية أو عن طريق تزوير الانتخابات حيث أثر ذلك على الأمن المجتمعي بكافة جوانبه العامة.

وبالرجوع للدولة التي يقوم نظام الحكم فيها على الملكية الوراثية نجد انتقال السلطة يكون أكثر سلاسة وقل إشكالية، لأن ثقافة المجتمع ارتبطت بالركائز الدستورية التي توافق عليها أبناء الدولة في مرحلة معينة وأثرت معالمها الإيجابية على إدراك الأفراد من جيل لآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الجدلية قد تظهر عند طرح تصورات شكل الملكية الدستورية التي تعبر عنها جهة من النخبة أو عدد من القوى المجتمعية في مرحلة معينة بطرح الأخذ بمفهوم الملكية الدستورية المقيدة، والتي أصبحت ظاهرة لدى هذه الفئة في المجتمع الأردني في السنوات الأخيرة.

كما وتعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي الذي ينعكس على الاستقرار المجتمعي. وشرعية النظام ترتبط عادة بالمفهوم القانوني أو الديني أو السياسي. فشرعية النظام السياسية لا بد أن ترتبط بعامل "الإرادة الجماعية" التي خولت السلطة الحاكمة

القيام بمسؤولياتها باتخاذ الأدوار المثلى والمدروسة لتحقيق مصالح الشعب بالالتزام المستمر في رعاية الحقوق وتدشين الواجبات على أسس قانونية واضحة⁽⁴²⁾. لذا فإن النظام السياسي هنا لا يرتبط بشخص رئيس الدولة أو الملك فحسب، بل بكافة الاستراتيجيات والسلوكيات التي يعبر عنها في إدارة المؤسسات العامة والخاصة ورعاية الأفراد. بمعنى - أن السياسة العامة التي تديرها السلطة التنفيذية، وطبيعة الأسس التي ارتبطت بمزاوتها لأدوارها والرضا الجماهيري لتلك الأسس والأدوار- ينعكس إيجابياً أو سلبياً على الاستقرار المجتمعي. كما وينطبق ذلك على السلطة التشريعية بالكيفية التي تمت على ضوئها تمثيلها للأمة في التشريع والرقابة، ومدى توظيفها للأدوار المناطة بها وانسجامها باستمرار مع رؤية معظم مكونات الدولة. وبشكل عام ينطبق ذلك على كافة مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية وبالتعرف على قدرة تفاعل مكونات النظام السياسي بدرجات صلاحياته المتعاونة مع مختلف مستوياته الإدارية⁽⁴³⁾. وهنا لا بد من التعرف على قدرة النظام السياسي الأردني على القيام بأدواره اللازمة في تحقيق مصالح الدولة وأفرادها وصيانة استقلالها وسيادتها وهذا يعتمد على قدرة وتفاعل النظام مع صلاحياته وفقاً للقوانين والأنظمة وبما لا يتعارض مع أهداف المصلحة العامة، وانسجامه مع مرتكزات "الحاكمية الرشيدة" التي تقوم على المشاركة والانفتاح بين النظام والأفراد والمؤسسات لتدشين دولة القانون والمؤسسات. وهنا يمكن القول بأن شرعية النظام الملكي في الأردن استمدت بناءً على إرادة الشعب الأردني واستناداً إلى بنود الدستور التي تناولت النظام السياسي بأنه ملكي وراثي نيابي.

2. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين في مراكز صنع القرار لفترة ليست بقصيرة يعتبر من مؤشرات الاستقرار السياسي، شريطة أن يقترن ذلك بالرضاء المجتمعي⁽⁴⁴⁾. في المقابل فإن التغيير المتلاحق في مناصب قيادات السلطة التنفيذية قد يعتبر عن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي طالما إن ذلك لا يتماشى مع متطلبات المجتمع وتطلعاته تجاه مكونات السلطة العامة. وبالرجوع إلى الحكومات التي تشكلت في عهد الملك عبد الله الثاني منذ توليه سلطاته الدستورية عام 1999 وحتى نهاية عام 2011 (حدود الدراسة) نجد أنها (عشر) حكومات بما فيها حكومة فايز الطراونه التي تشكلت في عهد الملك الراحل (حسين) عام 1998 واستمرت بعد حوالي شهر من تسلّم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية في 7-2-1999. انظر الجدول [1-1].

جدول (1-1): يبين الحكومات الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني منذ توليه السلطة الدستورية (1999-2010)*

م	وزارة/حكومة	تاريخ تشكيلها	عدد الأعضاء	تاريخ التعديل	عدد الأعضاء (الجدد) في التعديل	نسبة ثقة مجلس النواب
1	عبد الرؤوف الروابدة	1999/3/4	23	1999/9/1 2000/5/1	6 1	82.5%
2	علي أبو الراغب	2000/6/19	29	2001/6/16 2001/10/27	13 7	92%
3	علي أبو الراغب	2002/2/14	27	2002/9/1 2003/2/12	6 2	76.36%
4	فيصل الفايز	2003/10/25	20	2004/10/25 2005/2/20	16 1	77.27%
5	عدنان بدران	2005/4/7	25	2005/7/3	10	60%
6	معروف البخيت	2005/11/27	23	2006/11/22 2007/9/2	11 3	78.18%
7	نادر الذهبي	2007/11/25	28	2009/2/23	12	88.18%
8	سمير الرفاعي	2009/12/14	28	2010/7/28	9	لا يوجد مجلس نواب
9	سمير الرفاعي	2010/10/22	31	-	-	92.5%

*المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحث وعن مصادر معلوماتية منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب الأردني.

ومن الجدير بالذكر ملاحظة وجود عامل "التوريث السياسي" في العديد من مواقع صنع القرار في الأردن، حيث نلاحظ على سبيل المثال لا الحصر من مسميات رؤساء الحكومات الواردة في الجدول السابق (1-1) أن منهم من كان والده وجده رئيس حكومة سابقة (سمير الرفاعي)، أو والده رئيس مجلس استشاري ووزير سابق (فيصل الفايز)، أو أخوه رئيس حكومة سابقة (عدنان بدران)، أو أخ لمدير المخابرات العامة (نادر الذهبي)، ومنهم من عمل على جعل ابنه وزيراً (عبد الرؤوف الروابدة). لهذا يكاد مصطلح "التوريث السياسي" يكون من القواسم المشتركة في الخطاب السياسي للحراك المجتمعي الأردني، وإن الانتقاد من قبل الشارع العام لعامل تداول التوريث السياسي كونه بات يمس عامل الأهلية وعدم تمكين أصحاب الكفاءات من الوصول للمواقع القيادية، وإن الإدارة السياسية الأردنية طارده لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وإن فاعلية المطالبة بالإصلاح السياسي تواجهها صعوبات كبيرة، بسبب أن الحوار السياسي من أجل التحديث يبقى ضمن دائرة طبقة المستنفذين في رسم السياسات العامة للدولة، وإن محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية تؤدي إلى عدم القدرة في مواجهة أصحاب المكاسب الخاصة، وهذا بحد ذاته يغيب العدالة الاجتماعية في الدولة الأردنية، كونه يضيق من

نطاق المشاركة السياسية، ومن الانسجام المجتمعي، ويؤدي إلى تغييب عامل الثقة بالنظام السياسي.

3. الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو ممثل الشعب في كافة الأنظمة على اختلاف أنواعها، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، إلا ضمن الحدود الدستورية⁽⁴⁵⁾. ويظهر عدم الاستقرار السياسي بالنسبة للبرلمان عند وجود واحدة أو أكثر من الظواهر التالية:-⁽⁴⁶⁾

أ- استقرار مجلس النواب والنظام الانتخابي للسلطة التشريعية. ب) استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

بناءً على الظواهر السابقة وكمؤشرات للاستقرار البرلماني في الأردن نلاحظ ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق باستقرار مجلس النواب والنظام الانتخابي للسلطة:-

أ) استقرار المجالس النيابية:

بالرجوع إلى الفترة الزمنية لحدود الدراسة، نجد أن المجلس النيابي الثالث عشر أنهاه الملك عبد الله الثاني مدته بتاريخ 2001/6/16 أي قبل (5) شهور من انتهاء مدته الدستورية والمنتوية بتاريخ 2001/11/23 وذلك تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية وفقاً لقانون انتخابي جديد، وعلى ضوء ذلك تم تعطيل الحياة البرلمانية لمدة عامين، حيث أجريت الانتخابات للمجلس النيابي الرابع عشر في شهر حزيران /2003⁽⁴⁷⁾. كما تم حل مجلس النواب بتاريخ 2009/11/23 قبل موعد الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الخامس عشر وقبل عامين من انتهاء مدته الدستورية، وذلك بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (34) من الدستور، التي تجيز للملك حل مجلس النواب⁽⁴⁸⁾. ومن الجدير بالذكر أن التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور في عام 2011، أبقت على هذا الحق في حل مجلس النواب وذلك وفقاً للشروط التالية:⁽⁴⁹⁾

1- إذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للأسباب ذاتها.

2- الحكومة التي تحل مجلس النواب عليها أن تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يكلف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها.

ب) استقرار النظام الانتخابي:

كما أن من مؤشرات الاستقرار السياسي المتعلقة بالمجلس التشريعي، عامل استقرار النظام الانتخابي.⁽⁵⁰⁾ وقبل البحث في طبيعة القوانين التي تستند عليها الانتخابات النيابية في الأردن، لا بد من التأكيد على أن القانون الانتخابي لا بد أن يستند إلى إرادة الشعب الجماعية باستفتاء على

قانون انتخابي، أو بتشريع قانون انتخابي من خلال مجلس النواب، أو بمشاركة التيارات السياسية المجتمعية ممثلة بالأحزاب والنخب المثقفة بمجالاتها المتعددة. إلا أن القوانين الانتخابية التي تم على ضوءها تشكيل المجالس النيابية في الأردن ومنذ إعادة الحياة البرلمانية عام 1989 لم تقم إلا استناداً إلى قوانين حكومية مؤقتة [لاحظ الجدول (1-2)]. كما نجد أنه في المجلس النيابي الحادي عشر كان تصويت الناخب يتساوى مع عدد المقاعد المخصصة لدائرة الناخب، إلا أنه ومنذ صدور القانون الانتخابي المؤقت رقم (5) لسنة 1993. تم الأخذ بمبدأ (الصوت الواحد) بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. كما أن المقاعد النيابية زادت عما كانت عليه من (80) مقعداً لتصبح (110) في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر، و(120) للمجلس السادس عشر. كما تم إيجاد مقاعد مخصصة للتمثيل النسائي بما يسمى بقاعدة "الكوتا النسائية" بتخصيص (6) مقاعد من إجمالي مجموع المقاعد في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر، و(12) مقعداً في مجلس النواب السادس عشر. بالإضافة إلى تقسيم الدوائر الرئيسية إلى دوائر فرعية (وهمية) تشترط على المرشح للانتخابات تحديد دائرته الانتخابية يفوز فيها الأكثر أصواتاً مع السماح للناخب باختيار المرشح ضمن الدائرة الرئيسية، حيث تمت الانتخابات في المجلس الأخير بناءً على ذلك، إلا أن من نتائجه أن فاز العديد من المرشحين بأصوات تقل كثيراً في الدوائر الفرعية مقارنة بدائرة فرعية أخرى وضمن الدائرة المركزية الواحدة، مما أدى إلى نوع من عدم الاستقرار المجتمعي والتشكيك في المفزى والبعد من الانتخابات وإجراءاتها ونتائجها.

جدول (1-2): يوضح طبيعة قوانين الانتخابات التي قامت عليها المجالس التشريعية منذ عام 1989-2010*

قانون الانتخاب	المجلس المنتخب / موعد الانتخابات- عدد المقاعد	التصويت
1- قانون الانتخاب الأردني رقم (22) لسنة 1986 وتعديلاته	مجلس النواب الحادي عشر 80 1989/11/8	أكثر من صوت/ انتخاب عدد من المرشحين مساوٍ لعدد النواب المخصص لدائرة كل ناخب.
2- قانون الانتخابات المؤقت رقم (5) لسنة 1993	مجلس النواب الثاني عشر 80 1993/11/8	الصوت الواحد / صوت واحد لمرشح واحد
3- قانون الانتخاب	مجلس النواب الثالث عشر	تقسيم الدوائر الانتخابية

قانون الانتخاب	المجلس المنتخب / موعد الانتخابات- عدد المقاعد	التصويت
المؤقت رقم (24) لسنة 1997	80 1997/11/4	صلاحية تحديد الاقتراع إلى رئيس اللجنة المركزية
4- قانون الانتخاب المؤقت لسنة رقم(34) 2001 والقانون المؤقت المعدل رقم (11) لسنة 2003	مجلس النواب الرابع عشر 110 2003/6/17	زيادة عدد مقاعد مجلس النواب لتصل الى (110) بدلا من (80) مقعدا. تخصيص(كوتا للنساء) (6) مقاعد. خفض سن الانتخاب إلى(18)عاما
5- قانون الانتخاب المؤقت رقم (11) لسنة 2003	مجلس النواب الخامس عشر 110 2007/11/20	حل بمرارة ملكية بتاريخ 24-11-2009.
6- قانون الانتخاب المؤقت رقم (9) لسنة 2010	مجلس النواب السادس عشر 120 2010/11/10	زيادة المقاعد إلى (120) مقعداً، منها مقاعد إضافية للنساء لتصبح (12) بدلا من (6) مقاعد. وتقسيم الدوائر الرئيسية إلى دوائر فرعية (وهمية)

*المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحث من خلال دراسات متعددة منشورة على موقع مجلس النواب الأردني.

ثانياً: الاستقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان:

كما أن من عوامل الاستقرار السياسي استقرار عضوية الأعضاء في مجلس النواب. وفي الأردن ومنذ حدود الدراسة البحثية لم يتم إسقاط عضوية أي عضو في مجلس الأمة (الأعيان والنواب)، وذلك لأن نصوص المادة الدستورية في هذا الموضوع جامدة من حيث الإجراءات والتطبيق.⁽⁵¹⁾

4. المشاركة السياسية وتدعيم الديمقراطية:

يعتبر مؤشر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار ممثليهم في المجالس النيابية والمحلية، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار المجتمعي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.⁽⁵²⁾

ويمكن توضيح كل من عامل المشاركة السياسية وتدعيم مسار العملية الديمقراطية في الأردن بما يلي:

أولاً: المشاركة السياسية:

إن مستوى المشاركة السياسية في الأردن يلاحظ من معدلات / نسب الاقتراع في كل من الانتخابات البرلمانية والانتخابات البلدية. حيث ترتبط بإرادة الشعب بشكل عام من المشاركة من جانب، ومدى الرضا العام عن السياسة العامة التي تنتهجها الحكومة تجاه تحقيق مطالب أفراد المجتمع وتحقيق إنجازات تستهدف المصلحة العامة من جانب، ومن طريقه إجراء الانتخابات ونوعية المرشحين من جانب آخر.

وبناءً عليه تستعرض الدراسة التالية نسب التصويت على كل من المجالس النيابية والمجالس البلدية المحلية للتعرف عن واقع الرضا المجتمعي مقارنة بفترات سابقة.

أ) المشاركة السياسية في المجالس النيابية:

لقد تراجعت نسب المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية بشكل عام في الأردن [انظر الجدول (1-3)] نتيجة لظروف مختلفة تتعلق بعوامل متعلقة بطبيعة القوانين الناظمة للعملية الانتخابية، وعوامل مرتبطة بإحباط شعبي عام نتيجة الأحداث السياسية العامة والإقليمية التي أثرت على المنطقة، وأخرى نتيجة تراجع الوضع الاقتصادي بسبب زيادة نسب البطالة والتضخم وظهور حالات الفساد مما أثر على ثقافة ثقة المواطن بقدرة المجالس التشريعية على مواجهة السلطة التنفيذية جراء سياساتها، وفي ظهور عامل تغليب المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، وتزعزع الثقة بنزاهة الانتخابات وشفافيتها نتيجة الظن الملموس لدى المواطن بتدخل السلطة السياسية والأجهزة الأمنية في سير العملية الانتخابية ونتائجها.⁽⁵³⁾

جدول (1-3): نسب التصويت على المجالس النيابية منذ عام 1989-2010*

التسلسل	المجلس النيابي	الأعوام	نسبة التصويت
1	الحادي عشر	1989	68%
2	الثاني عشر	1993	62%
3	الثالث عشر	1997	54.4%
4	الرابع عشر	2003	58.87%
5	الخامس عشر	2007	54%
6	السادس عشر	2010	53%

* المصدر: تم جمع المعلومات من قبل الباحث عن مواقع ودراسات متعددة متخصصة برصد الانتخابات في الأردن.

ومن خلال النسب أعلاه، نلاحظ إن أعلى نسبة مشاركة شعبية في التصويت على المجالس النيابية في الأردن كانت عام 1989 بنسبة (68%). فيما تراجعت لتكون ما بين (53%) و(58.87%) كنسب للتصويت على المجالس الخمس التالية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها⁽⁵⁴⁾.

أ- اعتماد الصوت الواحد ب- عدم مشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي في انتخابات المجلس الثاني عشر، السادس عشر ج- إحباط مجتمعي نتيجة التأثر بالأحداث في المنطقة (كاحتلال العراق). د- الإحباط نتيجة الوضع الاقتصادي. هـ- تراجع نسبة مشاركة الأردنيين من أصول فلسطينية نتيجة تخوفهم من فكرة الوطن البديل وإسقاط حق العودة.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية تؤول إلى التدني في ظل وجود دراسات علمية تؤكد تراجع واضح لأداء مجلس النواب الأردني، وأن ثقة المواطن في تحسين المجلس النيابي لدوره التشريعي والرقابي باتت تقل نتيجة انسجام الأعضاء لدورات متعددة مع سياسات الحكومة التي أثقلت بإجراءاتها الحالة الاقتصادية على المواطن الأردني. حيث خرجت دراسة حديثة بأن ما نسبته (56%) من المواطنين لا يثقون بأداء المجلس التشريعي الحالي خاصة نتيجة غياب النزاهة والشفافية في الانتخابات التي سيطرت على ذهنية المواطنين، إضافة إلى أن ما نسبته (58.6%) يعتقدون بأن قدرة المجلس النيابي (الخامس عشر) على مواجهة المشكلات المجتمعية وحلها ضعيفة جداً، وارتفعت النسبة في دراسة عن المجلس الحالي (السادس عشر) لتصل إلى (65.8%)⁽⁵⁵⁾. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ذلك سيؤثر على الاستقرار المجتمعي تجاه السياسة العامة خاصة أن هذه النسبة مثلت المجتمع بشرائحه المختلفة وبمستوياته الثقافية المتعددة وأن النسب الأعلى التي تؤكد ضعف المجلسين الحالي والسابق من

قبل الفئة الأكثر تعليماً (من الجامعيين) وبنسبة (68.9%) ومن الإداريين (69.5%). كما نستنتج من هذه النسب أن الصورة النمطية باتت سلبية تجاه المجالس النيابية من قبل المواطنين نتيجة ضعف القانون الانتخابي وتدخل الحكومة في الحد من قدرة المجلس التشريعي.⁽⁵⁶⁾

ب- المشاركة في المجالس المحلية (البلدية):

تعتبر ممارسة المواطنين لحقهم في اختيار المجالس المحلية (البلدية) من أهم الأطر لمشاركتهم في صياغة السياسات العامة للدولة والتأثير عليها، وبالرجوع إلى الأسس والإجراءات التي نظمت عليها الانتخابات البلدية في الأردن، نجد أنها تتشابه إلى حد كبير جداً مع الطريقة التي تتم بها الانتخابات النيابية، كون قانون الانتخاب الذي تستند إليه العملية الانتخابية موحداً منذ صدور قانون "الصوت الواحد" الصادر عام 1993، الذي قلص من المشاركة الحزبية في الانتخاب والترشح، في ظل وجود تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات نتيجة لأوضاعها المالية.

فمنذ عام 1995 طرأ على قانون البلديات العديد من التعديلات فيما يتعلق بالمشاركة الانتخابية، حيث صدر القانون المعدل على قانون عام 1982 الذي كان قد أتاح للمرأة المشاركة في عملية الانتخاب في المجالس البلدية، حيث تم حفظ حقهن في المشاركة في عضوية المجالس بتعيين (99) سيدة في المجالس البلدية، عام 1995 ومجلس عام 1999، و2003، وبتخصيص ما نسبته (20%) من المقاعد على قانون البلديات عام 2007. كما طرأ تغيير في هيكل البلديات بقانون معدل عام 2001 وذلك بدمج البلديات ليصبح عددها (94) بلدية مما كان مجموعه (328) بلدية.⁽⁵⁷⁾

ومن خلال مراجعة نسبة المشاركة في انتخاب المجالس البلدية، خلال العقد الأخير، نلاحظ وجود تذبذب واضح بنسبة المشاركة الشعبية في عملية الاقتراع فضمن نتائج انتخابات عام 1999 كانت نسبة المشاركة (64.7%) بينما في عام 2003 تراجعت لتصبح (54.3%) إلا أنها في عام 2007 وصلت إلى (62%) حسب النتائج المعلنة من الحكومة (علماً أن تقديرات المراقبين لم تتجاوز (40%)⁽⁵⁸⁾). نظراً لما طرأ على قانون الانتخابات البلدية من تعديلات عام 2007، وأثرت على المشاركة الشعبية في الاقتراع والترشيح، تستعرض الدراسة التالية قراءة في أبرز التعديلات، وإشكالية الإجراءات الحكومية التي قامت بها السلطة التنفيذية وأدت إلى التأثير السلبي من قبل فئة كبيرة من المواطنين تجاه الممارسات الحكومية.

أولاً: أبرز التعديلات التي تضمنها قانون البلديات لعام 2007.⁽⁵⁹⁾

1. تعامل القانون مع البلدية على أنها مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، لها دور خدماتي وتنموي.
2. خفض سن الناخب من (19) سنة إلى (18) سنة بهدف توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، مما أتاح المجال أمام إلى ما لا يقل عن (150) ألفاً من الشباب للاقتراع.
3. خصص القانون (20%) من مقاعد المجالس البلدية للمرأة، وذلك لإتاحة الفرصة أمامها لتصبح فاعلة وناشطة في صنع القرار الشعبي.
4. سمح القانون لأفراد الجيش والأمن بممارسة حق الانتخاب.
5. أقر القانون مجدداً مبدأ "الصوت الواحد" ليكون آلية للاقتراع. علماً أن قانون "الصوت الواحد" يخالف معايير الانتخابات من وجهة نظر فئة كبيرة من المجتمع كون هذا المبدأ يحول دون تشكيل كتلتان سياسية وتكتلات انتخابية بين القوى الحزبية، وكافة القوى المجتمعية التي لديها مشاريع تشاركية في وضع برامج سياسية وعملية تهتم بتطوير نهج الإصلاح العام وتحديثه.

ثانياً: إشكالية الانتخابات البلدية:

- بشكل عام هناك العديد من السياسات والإجراءات الحكومية التي مازالت تمارسها السلطة التنفيذية تجاه عملية الانتخابات البلدية في الأردن، والتي يمكن توضيحها على ضوء نتائج لمراكز وطنية مهتمة في رصد الانتخابات البلدية عام 2007. ويتمثل أبرز الملاحظات بما يلي:⁽⁶⁰⁾
1. لم يسمح لأي من منظمات المجتمع المدني في الأردن بممارسة الدور الرقابي الذي يعطي لسير العملية الانتخابية قدراً أكبر من النزاهة والشفافية وضمان احترام القانون.
 2. إن اللجنة المشرفة على الانتخابات تم تشكيلها من موظفي وزارة البلديات ووزارة الداخلية، الأمر الذي يضعف من مفهوم حيادية الحكومة والتعامل مع مبدأ النزاهة في العملية الانتخابية.
 3. شهد يوم الانتخابات توتراً وأعمال شغب واسعة في عدد من مناطق المملكة منذ الساعات الأولى للانتخابات معترضة على آلية مشاركة العسكريين والأجهزة الأمنية بالانتخابات، كونهم قدموا بحافلات إلى دوائر انتخابية معينة، وتصويتهم بصورة علنية لصالح مرشحين محددين، علماً أن الاحتجاج لم يكن فقط من الإسلاميين بل كذلك من المستقلين.

4. أعلنت الحكومة أن نسبة التصويت (62%) علماً بأن تقديرات المراقبين المحليين أشارت إلى أن النسبة لم تتجاوز (40%) على الرغم من تمديد فترة الاقتراع ل (25) بلدية بما فيها العاصمة، والتمديد ل (7) بلديات ليوم آخر لعدم اكتمال النصاب القانوني.
5. سجل في بعض مراكز الاقتراع ممارسات وتجاوزات تمثلت بالانتخاب المتكرر وشطب أسماء من القوائم الانتخابية ونقل الناخبين والاعتداء المباشر على صناديق الاقتراع.

على ضوء ما تقدم، نلاحظ وجود إشكالية واضحة تتمثل بوجود عامل عدم الرضا المطلوب من السياسات والإجراءات الحكومية تجاه الانتخابات البلدية ممثلة بقانون الانتخابات والتدخل من قبل السلطة السياسية والأجهزة الأمنية في عملية الانتخابات، مما يستدعي الحاجة إلى إعادة النظر في وضع قانون انتخابي يتوافق مع وجهات النظر المجتمعية من جانب، ومن جانب آخر وضع ضوابط من شأنها دعم عامل الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية كالرقابة الدولية وإضفاء الدور القضائي ل ضبط الخطوات الانتخابية من خلال السماح بالمرافعات أمام محاكم متخصصة عند المساس بحيادية الانتخابات من أية جهة كانت.

ثانياً: تدعيم الديمقراطية:

إن عامل الديمقراطية يعتبر مؤشراً هاماً عند قياس الاستقرار السياسي وعند تقييم تعامل النظام السياسي لمكونات الدولة (الأفراد والمؤسسات)⁽⁶¹⁾. وقبل توضيح واقع تدعيم العملية الديمقراطية من قبل السلطة السياسية في الأردن ضمن المؤشرات الفرعية التالية (حرية الصحافة والتعبير، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني) لا بد من التأكيد أن تدعيم مسار الديمقراطية يستوجب التعرف على الآلية التي يوظفها النظام السياسي في عملية الإصلاح. وعادة ما تتم من خلال نوعين من الإصلاح، إما عن طريق الإصلاح الديمقراطي الذي يهدف إلى التحول الديمقراطي بناءً على ترسيخ مبادئ دولة القانون والمؤسسات، أو عن طريق الإصلاح الليبرالي الذي يهدف إلى دعم شرعية نظام الحكم القائم⁽⁶²⁾. وللتعرف على ذلك عند دراسة الحالة الأردنية، لا بد من استعراض المؤشرات الفرعية (سאלفة الذكر) لبيان واقع المسار الديمقراطي كمؤشرات على الاستقرار السياسي والمجتمعي في الأردن.

1. حرية الصحافة والتعبير:

تعتبر الحريات الصحفية والإعلامية وحرية الرأي والتعبير من الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي للوصول إلى الاستقرار السياسي. وفي الحالة الأردنية ارتكزت الحريات الإعلامية وحرية التعبير على قانون المطبوعات والنشر الصادر عن المجلس التشريعي الحادي عشر عام 1993، الذي يعتبر أحد الإنجازات الديمقراطية التي قام بها ذلك المجلس. وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يمثل طموحات العديد من الكتاب والصحفيين والسياسيين آنذاك، إلا أنه

جاء منسجماً مع الميثاق الوطني الأردني الصادر عام 1992 الذي تشكل بتوجيهات ملكية وبلجنة تكونت من العديد من الشخصيات الأردنية التي مثلت جميع الأطياف السياسية والاجتماعية⁽⁶³⁾. حيث اشتمل الميثاق على العديد من المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الأردنية، مثل ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات، والتأكيد على التعددية السياسية والحزبية والفكرية، وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية، وضمانات النهج الديمقراطي... إلخ. وبناءً على ذلك، كفل القانون حرية الصحافة والطباعة والرأي لكل مواطن، وأتاح للمواطنين الاطلاع على الوقائع والأفكار والاتجاهات والمعلومات، وحق الأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابات في التعبير عن الرأي وطرح الأفكار. كما أعطى الحق لأي شخص وللأحزاب في إصدار المطبوعات الصحفية وتملكها وإصدارها وفقاً للأحكام. ومنح السلطة القضائية وحدها صلاحية محاسبة ومعاقبة الصحف والصحفيين. وعلى أساس هذا القانون، صدرت العديد من الصحف اليومية والأسبوعية بعد حصولها على التراخيص اللازمة، وصدرت صحف حزبية كون القانون لا يلزم أن يكون رئيس تحرير الصحيفة الحزبية عضواً في نقابة الصحفيين، ولا يلزم الصحيفة بوجود رأس مال محدد من أجل الصدور.⁽⁶⁴⁾

ومع أهمية ما ورد، إلا أن ذلك لم يستمر بعد عام 1994 إذ وقّع الأردن-آنذاك- معاهدة سلام (وادي عربة) مع إسرائيل التي عززت الانقسامات الداخلية، وكرست ظهور المعارضة لتلك المعاهدة سواء من الأحزاب السياسية أو النقابات، مما دفع بالسلطة التنفيذية إلى التراجع عن قانون المطبوعات والنشر لعام 1993، من خلال إجراء تعديلات عليه أدت إلى صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت عام 1997، الذي وضع قيوداً على حرية الصحافة وحرية التعبير، وفرض عقوبات شديدة على الصحف، وقيوداً إدارية ومالية، وحظر الكتابة في غير المجال المصرح به، ورفع قيمة رأسمال الصحفية اليومية بما لا يقل عن (500) ألف دينار، والصحيفة الأسبوعية عن (100) ألف دينار، مما تسبب بإغلاق (13) صحيفة أسبوعية، و(4) صحف أسبوعية حزبية بسبب القيود التي فرضها القانون المؤقت⁽⁶⁵⁾. كما أن الحكومة قامت بالهيمنة على وسائل الإعلام وتجاهلت الرأي الآخر، خاصة وأن الحكومة تملك معظم وسائل الإعلام الرئيسية مثل وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، والإذاعة والتلفزيون ولها (60%) من أسهم جريدة الرأي، و(40%) من أسهم جريدة الدستور، وباتت المعلومة -وفقاً لذلك- تصاغ للرأي العام ضمن رؤية السلطة التنفيذية⁽⁶⁶⁾.

وبشكل عام، ويهدف تتبع الإجراءات القانونية والسياسات العملية التي قامت بها السلطة التنفيذية تجاه حرية الصحافة والتعبير بعد صدور قانون المطبوعات والنشر رقم (10) لسنة 1993 وحتى نهاية عام 2010، نلاحظ ما يلي:

I. الإجراءات القانونية:

- قامت الحكومات المتعاقبة بإصدار قوانين مؤقتة أثرت بالتالي على القانون الصادر عن المجلس التشريعي والمتعلق بالمطبوعات والنشر عام 1993 وهي على النحو التالي:⁽⁶⁷⁾
1. صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم (27) عام 1997.
 2. صدور قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (71) لسنة 2002.
 3. صدور قانون ضمان الحصول على المعلومة رقم (47) لسنة 2007.
 4. إصدار مدونة قواعد السلوك التي تحدد العلاقة بين الحكومة مع وسائل الإعلام عام 2010 وهي بمثابة قرار حكومي.

II. الإجراءات الحكومية تجاه الصحفيين والمواطنين: (68)

1. كان هناك ما يزيد عن (300) قضية رفعت على الصحفيين وعدد من المواطنين تجاه حرية التعبير، وقد حركت الحكومة نصف هذه القضايا أمام المحاكم، إلا أنه تبين من الأحكام على هذه القضايا ما يلي:-
 - أ) خسرت الحكومة (90%) من القضايا التي حركتها للمحاكم، ولم يحكم على صحفي في قضية أمام محكمة مدنية باستثناء حكم واحد كان بالحبس لمدة شهر مستبدل بالغرامة، وحكم آخر بالسجن لمدة شهر مع وقف التنفيذ.
 - ب) تم حبس (3) صحفيين بقرار من محكمة أمن الدولة استناداً إلى المادة (150) من قانون العقوبات.
 - ج) كان مجموع الغرامات على الصحفيين (10) آلاف دينار.
 - د) القضاء كان يستعمل الأسباب المخففة ويحكم غالباً بالحد الأدنى من الغرامة، وهذا يعني أن القضاء هو الحامي الأول لحرية الصحافة والتعبير في الأردن، بينما كانت الحكومات تتعسف في استعمال حقها في التقاضي.
 - هـ) إصدار القضاء الأردني لقرار بعدم دستورية القانون المؤقت للمطبوعات والنشر رقم (27) لسنة 1997 ووقف العمل به وإلغاء القرارات الصادرة بموجبه بإغلاق (13) صحيفة أسبوعية.

III. الإجراءات الحكومية العامة تجاه حرية الصحافة والتعبير: (69)

1. قامت الحكومات بإصدار قوانين مؤقتة واستمرت بذلك مما جعلها أمام نقد موضوعي من قبل الصحفيين والمواطنين كونها (الحكومة) باتت تصنع القوانين وهي التي تنفذها وأدت

بهذا إلى المس بمفهوم (الفصل بين السلطات). فعلى سبيل المثال قامت حكومة (علي أبو الراغب) خلال الفترة (2001_2003) بإصدار (211) قانون مؤقت، علماً أن الحكومات منذ تأسيس الدولة عام 1921 وحتى عام 2001 أصدرت (150) قانوناً مؤقتاً.

2. استخدمت الحكومة عدداً من الوسائل لاحتواء وسائل الإعلام منها:-

(أ) نشر الإعلانات والاشتراكات في الصحف.

(ب) تقديم حوافز مادية للصحفيين.

(ج) تعيين عدد من الصحفيين كمستشارين في المؤسسات الحكومية.

أما بالنسبة لرؤية الصحفيين من السياسات الحكومية التي تتبعها السلطة التنفيذية تجاه الحريات الإعلامية في الأردن، فيمكن التعرف عليها من خلال البيانات الواردة في الجدول (1-4) حيث تبين النسب المئوية المتعلقة برأي عينة الدراسة التي أجريت على (500) من أعضاء نقابة الصحفيين، والتي قام بها مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن عام 2007، ونلاحظ من خلال ذلك محدودية الرضا العام الإعلامي عن حرية الصحافة والتعبير جراء السياسات والإجراءات الحكومية الأردنية المتبعة⁽⁷⁰⁾.

جدول (1-4): بين واقع السياسات الحكومية تجاه حرية الصحافة والإعلام في الأردن*

م	الموضوع	النسبة	التحليل العام
1	الشكاوي	47%	بمعنى أن هناك ما يقرب النصف من الإعلاميين يعانون من عدم وجود الحرية الكاملة للتغطية الصحفية وأن هناك وسائل حكومية وأخرى إدارية تحد من حرية الإعلامية.
2	حرية الإعلام	48%	يصفون حرية الإعلام في الأردن بأنها ما زالت متدنية مقابل ما نسبته (3%) يصفونها بأنها ممتازة.
3	الضغوط الحكومية	28.8%	يعانون من العقوبات والتدخلات والمضايقات.
4	الاحتجاز الإداري	5%	تعرضوا للاحتجاز الإداري والتوقيف.
5	المحاكمة	8%	تعرضوا للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالصحافة.
6	الرقابة الذاتية	94%	بسبب حجم المخاطر والمشاكل التي تعرض لها الصحفيون خلال السنوات الماضية، لذا اتجهوا إلى فرض رقابة ذاتية تجنبها المشكلات التي قد تنجم عن العمل بشكل حر ومستقل.

م	الموضوع	النسبة	التحليل العام
7	انتقاد الحكومة	57%	يرون أن انتقاد الحكومة خط أحمر.
8	انتقاد الأجهزة الأمنية	80%	يتجنبون انتقاد الأجهزة الأمنية.
9	انتقاد زعماء الدول العربية والأجنبية	75%	يبتعدون عن توجيه أي نقد للقيادات السياسية عربياً وعالمياً.
10	حجب المعلومات ومنع التغطية الإعلامية	45%	تقوم الحكومة بالعمل على حجب المعلومات ومنع التغطية الإعلامية وقد يرافق ذلك احتجاز للصحفيين بوسائل القوة.

- الجدول: من تصميم الباحث بناءً على المعلومات الواردة في تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين، الأردن، عمان، 2007.

2. الأحزاب السياسية:

لقد تمخض عن الميثاق الوطني السماح بالتعددية السياسية باعتبارها أحد أهم أركان توطيد الديمقراطية في الأردن، وبموجب ذلك تم إقرار قانون الأحزاب السياسية رقم (32) عام 1992⁽⁵⁹⁾، وتم بموجبه إنشاء وتأسيس (28) حزباً، مثلت أربعة تيارات رئيسية هي (التيار القومي، الإسلامي، اليساري، الوسطي الليبرالي) والتي عبرت بمجملها عن معظم التوجهات والأفكار والعقائد المختلفة في المجتمع الأردني، وشاركت معظمها في عملية الانتخابات التشريعية.⁽⁷¹⁾

على الرغم من أن قانون الأحزاب السياسية كفل العمل الحزبي وبما يتلاءم مع مبادئ الديمقراطية، إلا أن هذه الأحزاب ما زالت لم تتمتع بدور أساسي في المشاركة والتداول على السلطة، وبحيث تصبح مؤثرة في الحياة السياسية حتى يتسنى تكريس الثقافة المجتمعية بقناعة عمل الأحزاب والانضمام إليها. في المقابل فإن الواقع يرجع كذلك إلى تدني الفاعلية الذاتية لدور الأحزاب السياسية في الساحة الأردنية، مما أبقى على قناعات المجتمع ضعيفة تجاهها. وما يثبت ذلك عدد المنتسبين إلى الأحزاب، حيث يمثل ما نسبته (3%) من عدد سكان الأردن⁽⁷²⁾، وكون الأحزاب لم تستطع حتى الآن أن تتحول إلى قوة الفعل الحقيقية في المجال السياسي لأسباب مجتمعية وأخرى ذات علاقة بالأحزاب ذاتها وأخرى متعلقة بتأثير السلطة السياسية. فالأسباب المجتمعية المتمثلة بالانتماءات العشائرية والدينية من جانب، والأسباب المتعلقة بالأحزاب بأنها لم تعمل على تطوير خطابها السياسي من جانب آخر، لها علاقة ارتباطية بالتوجهات الحكومية استناداً إلى السياسات والإجراءات التي قامت بها تجاه تقويم العمل الحزبي في الأردن، مثل إقرار نظام الصوت الواحد الذي أقرته السلطة التنفيذية من خلال قوانين الانتخابات المؤقتة المتلاحقة.

حيث أدى ذلك إلى تفتيت الأحزاب وتعليق مقاعدها في المجلس النيابي، وتكريس النهج العشائري، كما أدى قانون المطبوعات والنشر المؤقت إلى مصادرة حرية التفكير والتعبير عن الرأي، مما أثر بالتالي على أداء العمل الحزبي الذي غاب بالأساس لفترة طويلة منذ أن فرضت الأحكام العرفية في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ولغاية عام 1992، والتي تعرض خلالها الحزبيون للاضطهاد والملاحقة، الأمر الذي أدى إلى إبقاء الخوف عند المواطنين من الأجهزة الأمنية. ومن الجدير بالذكر أن توجهات الحكومة تكمن في أنها لا تريد للأحزاب أن تقوى، ومؤشر ذلك تجاهل وسائل الإعلام المملوكة للدولة من تثقيف المواطنين بدور الأحزاب كشريك رئيسي في عملية الإصلاح والتحديث، مما نتج عنه تدني مستوى الثقافة الحزبية لدى المجتمع الأردني وإبقائها ضعيفة.

بالرجوع إلى واقع الأحزاب في المجالس النيابية منذ انتخابات عام 1989 (المجلس التشريعي الحادي عشر) حصلت جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى التيار الإسلامي على (32) مقعداً وبنسبة (40%) من عدد أعضاء المجلس ال (80) آنذاك. بينما حصل التيار القومي واليساري على (13) مقعداً وبنسبة (16.3%) من المقاعد، مقابل (35) مقعداً للتيارين المحافظ والوسط ذوي التوجهات القريبة من السلطة التنفيذية وبنسبة (43.7%) من مجموع المقاعد.⁽⁷³⁾

أما الانتخابات التشريعية للمجلس الثاني عشر عام 1993 فقد مثلت التجربة العلنية الأولى للأحزاب في ممارسة دورها على الساحة السياسية كونها جاءت بعد صدور قانون الأحزاب لسنة 1992، حيث تقدم للترشح للانتخابات آنذاك (93) مرشحاً من الحزبيين، وكان عدد المرشحين من التيار الإسلامي (38) مرشحاً، ومن التيار القومي (8) مرشحين، أما التيار اليساري (16) مرشحاً، و(31) مرشحاً من التيار الوسطي. وقد فازت الأحزاب ب (29) مقعداً وبنسبة (36.25%) من أعضاء البرلمان، البالغ (80) مقعداً، وكان حزب "جهة العمل الإسلامي" الفائز الأكبر بحصوله على (16) مقعداً، وبنسبة (20%) من المقاعد الإجمالية لمجلس النواب⁽⁷⁴⁾. أما انتخابات عام 1997 كان قد شارك فيها (11) حزباً، طرحت (20) مرشحاً بعد أن قاطع عدد من الأحزاب الانتخابات بسبب رفض الحكومة تلبية مطالبها والتي في مقدمتها إلغاء قانون "الصوت الواحد"، فاز منهم (5) مرشحين فقط، بينما بلغ عدد أعضاء النواب الذي ينتمون إلى أحزاب وترشحوا عنها بطريقة فردية (15) نائباً⁽⁷⁵⁾. وعلى ضوء انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر عام 2003، كان عدد المرشحين الحزبيين (54) مرشحاً، فاز منهم (33) نائباً من أصل (110) مقاعد، وبنسبة (30%) من مجموع أعضاء المجلس، وكان نصيب أحزاب (الاتجاه الوسطي) القريبة من السلطة التنفيذية (18) مقعداً، ممثلة بتجمع الإصلاح الديمقراطي الذي ضم (6) أحزاب، والمجلس الوطني للتنسيق الحزبي الذي ضم (5) أحزاب والذي لم يعلن قائمة مرشحيه بشكل علني⁽⁷⁶⁾. كما أن الوضع لم يختلف كثيراً في انتخابات المجلس التشريعي الخامس عشر عام 2007، حيث إن نتائج الانتخابات أسفرت عن تراجع نجاح مرشحي الحركة الإسلامية وفوز

أحزاب الوسط والقوى العشائرية وعدد من المستقلين. حيث كانت الحركة الإسلامية طرحت (22) مرشحاً لم ينجح منهم سوى (7)، مقابل (23) للأحزاب الوسط⁽⁷⁷⁾. وفي انتخابات عام 2010، كانت النسب الحزبية مماثلة فلم يحصل الإسلاميون إلا على (13) مقعداً، مما أثار الجدل من جديد باتهام الحكومة بالقيام بدعم عدد من المرشحين بطريقة واضحة وبعيدة عن الموضوعية، وبتزويرها لنتائج الانتخابات في دوائر عديدة مما دفع بأحزاب المعارضة إلى وصف تدخل الحكومة بالسلبى وأن له نتائج ضارة على تماسك المجتمع الأردني وتطور الدولة السياسي، وأنه يمثل انحرافاً عن توجهات التنمية السياسية والإصلاح العام، واعتداءً على العدالة الاجتماعية وبالتالي على الاستقرار المجتمعي. علماً أن الحكومة نفت أي تدخل سلبي في سير عملية الانتخابات ونتائجها، وأن أحزاب المعارضة ومعظم المرشحين عادة ما يحملون نتيجة عدم فوزهم للحكومة.

3. مؤسسات المجتمع المدني:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من عناصر مؤشرات تدعيم الديمقراطية والمشاركة السياسية. وبشكل عام فإن هذه المؤسسات من حيث أدوارها تقسم إلى نوعين: الأول يضم منظمات ذات طابع محدود في الروابط والتفاعل كالجمعيات الخيرية والأندية الرياضية، أما النوع الثاني، يضم منظمات ذات طابع حديث من التفاعل المجتمعي والسياسي مثل النقابات المهنية والعمالية⁽⁷⁸⁾. وبشكل عام تكمن أهمية البحث في الواقع السياسي والمجتمعي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ثلاثة عوامل تتمثل بما يلي:

العامل الأول) حجم المؤسسات من حيث عددها ونسبة المنتسبين إليها:-

حيث يبلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (3145) مؤسسة عام 2010، وبالرجوع تاريخياً عند تأسيس الدولة الأردنية عام 1921 وحتى فترة الاستقلال عام 1946 كان مجموعها لا يزيد عن (50) مؤسسة مدنية، وكانت بمثابة نواة أساسية للبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مثل الغرف التجارية والمراكز الثقافية والجمعيات الاجتماعية، والأندية الرياضية⁽⁷⁹⁾. أما في الفترة الواقعة بين عامي (1946 و 1967) ازدادت إعداد المؤسسات غير الرسمية بأضعاف لتبلغ (387) نتيجة تشكيل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الاجتماعية⁽⁸⁰⁾. كما وأثر الدور الفاعل لتطور ثقافة المجتمع المدني الأردني ودورها في الشراكة في رسم السياسات العامة وصنع القرار، وصدور قانون الجمعيات وقانون الاجتماعات العامة وقانون المطبوعات والنشر، حيث ظهرت العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بتحديث دور المجتمع وتطوير مؤسساته، وظهرت تنظيمات خدمية تعنى بالمرأة، والصحة، والتنمية الثقافية والاقتصادية، ليلعب عدد هذه المؤسسات ما يقرب (980) مؤسسة⁽⁸¹⁾.

أما في الفترة الواقعة بين عامي (1989 و2010) فقد تضاعف العدد ثلاث مرات ونصف ليبلغ عدد المؤسسات (3145) مؤسسة نتيجة ظهور ملامح ومعالج جديدة في الحياة السياسية الأردنية، بعد صدور الميثاق الوطني عام 1992، والذي أسس لطبيعة نهج العلاقة بين السلطة السياسية من جهة والأفراد والجهات والمؤسسات من جهة أخرى، ووطد التعددية السياسية وحرية تنوعها الفكري، وياقار قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية عام 1992، لتضاف نوعيات جديدة للمؤسسات الرسمية والتي تعني بحقوق الإنسان والديمقراطية، وبوجود مؤسسات إعلامية خاصة، وفتح قنوات التعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية لدعم متبادل بين هذه المؤسسات.⁽⁸²⁾

العامل الثاني) دور مؤسسات المجتمع المدني:-

أما بالنسبة لدور مؤسسات المجتمع المدني في الأردن فإنه يكمن في طبيعة أنشطتها وتأثيرها العام بين خدمة المصالح العامة والخاصة، وبين مجموعة من المؤسسات التي تهتم بالمجتمع العلمي والثقافي والإبداعي والإنتاجي، وأخرى تنشط - بالإضافة إلى ما ذكر- في مجال رصد الإجراءات الحكومية ومراقبة أعمال السلطة العامة لحماية حقوق المواطنين والوقاية من الاعتداء عليها. إلا أنها مع ما ذكر- بقيت دون الحدود القادرة على مواجهة الحكومة في العديد من القضايا المتعلقة بمواجهة الفساد وتدشين قوانين سياسية واقتصادية توافقية مع تطلعات النخب في هذه المؤسسات، نتيجة تحديات تشريعية أبقته ضعيفة في التنظيم العام لها ومحدودية قدراتها المالية... الخ.

العامل الثالث) العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسات غير الرسمية:-

لم تقم السلطة التنفيذية في الأردن بتوفير الظروف الملائمة لرفع سوية عمل مؤسسات المجتمع المدني حتى يتسنى لهذه المؤسسات القيام بأدوار حقيقية في الحراك السياسي والاقتصادي، بل أبقته ضمن أفق يضيق عليها في تحديث أفق برامجها ونهج القدرة في الانخراط العملي عند مواجهة سياسات وإجراءات الحكومة. وبقي الهاجس الأمني مسيطراً ليعرقل عمل الهيئات الإدارية والعامة للمؤسسات. وبهذا لم يعد عنصراً الاستقلالية والفاعلية من خصائص مؤسسات المجتمع المدني الأردني وذلك لعدة أسباب رئيسية يتمثل أهمها فيما يلي⁽⁸³⁾:-

1- إن النظام السياسي ممثلاً بالسلطة التنفيذية عمل على إرساء قاعدة سياسية من مؤسسات المجتمع المدني وجعل العديد من أعضاء هذه المؤسسات تعمل لصالح النظام على حساب المجتمع ومؤسساته.

- 2- قام النظام السياسي بإرساء قواعد قانونية تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني وتحد من قدرة هذه المؤسسات على ممارسة أنشطتها، بسبب ما ترفضه من قيود على مواردها المالية، وإعطاء الصلاحيات للجهات الحكومية بالإشراف على المؤسسات، وحق السلطة التنفيذية في إصدار التراخيص وسحبها، ومراقبة انتخابات مجلس النقابة والسماح للحكومة بحل الجمعيات والمؤسسات أو المجالس الإدارية لمقتضيات الأمن والسلامة العامة.
- 3- عمل النظام السياسي ممثلاً بالحكومة والأجهزة الأمنية نتيجة قانون "الصوت الواحد" والقوانين ذات العلاقة بالأحزاب والمطبوعات والنشر على أضعاف مؤسسات المجتمع المدني ولتكون التوجهات لحساب تكريس الولاءات العشائرية، ولتفرز على الدوام قوى محافظة تقليدية موالية للسياسة العامة.

5. الظواهر العامة والاستقرار المجتمعي:-

يتأثر المجتمع الأردني كغيره من مجتمعات الدول خاصة النامية منها بطبيعة الظروف والتطورات العامة التي تظهر نتيجة السياسات الحكومية والإجراءات المتبعة، كونها تخلف آليات وأفكاراً وثقافة جديدة تنعكس على العلاقات الاجتماعية، خاصة عندما تكون التطورات متصارعة وذات علاقة بالجانب الاقتصادي، كونه يؤثر على مستويات معيشية المواطنين التي ينجم عنها تأثير مباشر على السلوكيات والحوارات التي يتخذها الأفراد في حياتهم⁽⁸⁴⁾. ويمكن توضيح أثر السياسات الحكومية الأردنية الاقتصادية على الواقع المجتمعي الأردني، في ضوء التعرف على طبيعة التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد في الأردن، والمتعلقة بعدد معدلات المواليد والوفيات، بالإضافة إلى عدد حالات الزواج والطلاق، ومن ثم باستعراض أعداد الجريمة، كجرائم القتل والانتحار ومحاولة الانتحار والسرقة.

لقد أظهرت الإحصاءات الرقمية المتعلقة بالحياة المجتمعية والاقتصادية في الأردن، تحولات بنيوية سلبية في التفاعل المجتمعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (5-1) التالي:

الجدول (5-1): يبين تنامي مستوى الظواهر الرئيسية ذات العلاقة بالاستقرار المجتمعي في الأردن خلال عامي 2009 و2010.*

الحالة	العدد عام 2010	2009	تراجع	زيادة	النسبة
1- المواليد	202044	205530	3486	-	1.60%
2- الوفيات	22295	22028	-	267	1.2%
3- الزواج	57363	73147	15784	-	21.5%
4- الطلاق	9765	9136		620	6.7%

الحالة	العدد عام 2010	2009	تراجع	زيادة	النسبة
5- الجريمة					
أ- جرائم القتل	143	120	-	23	19.2%
ب - حالات الانتحار	65	60	-	5	12%
ج - محاولات انتحار	600	495	-	120	20.6%
د- جرائم السرقة	5074	4838	-	236	4.9%

*المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحث والمعلومات الواردة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان، الأردن، 2010 و2011.

نلاحظ من الأرقام والنسب الواردة في الجدول أعلاه، وذات العلاقة بالحالة إزاء كل منها، أن معدلات المواليد باتت في الأردن تتراجع لأسباب يتمثل أبرزها بالعامل المادي نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي ترافقها زيادة نسب البطالة والفقر، وهذا أدى إلى عزوف الشباب الأردني عن الزواج، حيث تراجع معدل المواليد في الأردن سلباً إلى ما نسبته (1.6%) بسبب تراجع نسبة الزواج إلى (21.5%) بالمقارنة بين عامي 2010 و2009. كذلك تراجع الرغبة في الإنجاب لعدم القدرة على تحمل مسؤولية الإنفاق على الأبناء. كما أن زيادة عدد الوفيات يعلل أحيانا بارتفاع الكلف بسبب نوعية الغذاء الصحي الذي يتناوله بعض الأفراد.

ومن جانب آخر، نلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول والمتعلقة بالطلاق، أن عدد الحالات ازدادت بمعدل (6.7%) عام 2010 مقارنة بعام 2009، مما يعني وجود ظروف مجتمعية عامة باتت تؤثر بدرجة معينة على العلاقة الأسرية منها ما يتعلق بالعامل الثقافي نتيجة تنوع مصادر المعلومة وقابلية التأثير بها التي أثرت على الأخذ بالقيم والعادات المجتمعية المتوارثة، وغياب الانسجام الأسري مما ترتب عليه زيادة عدد جرائم القتل بنسبة (19.2%) مقارنة بين عام 2010 مقارنة بعام 2009، وحالات الانتحار بنسبة (12%)، ومحاولات انتحار بنسبة (20.6%) كما أن جرائم السرقة ازدادت بنسبة (4.9%).

6. العامل الاقتصادي:-

هناك ثمة أسباب وعوامل أساسية متعلقة بعدم الرضا العام تجاه السلطة التنفيذية في الأردن وأثرت على واقع الاستقرار المجتمعي نتيجة السياسات والممارسات الحكومية التي أثرت على واقع الاقتصاد الأردني وانعكست سلباً على مجمل النواحي الاقتصادية والمجتمعية المتعلقة بالفرد والمؤسسات. حيث كان للجوء الحكومة الأردنية إلى سياسات اقتصادية- نتيجة الأخذ بعامل الخصخصة بعد انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية- العديد من الآثار على المجتمع

والمؤسسات في الدولة كزيادة حجم البطالة والتضخم وتراجع الدور الرقابي والتشريعي وتضخم ملموس في حجم المديونية وتراجع في مؤشر الشفافية وفي النمو الاقتصادي (التي تناقشها الدراسة كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي). حيث نتج عن سياسة الخصخصة العديد من الانعكاسات السلبية بعد أن قامت الحكومة الأردنية ببيع مساهمتها في العديد من المشاريع الإنتاجية المحلية الكبرى، والتي كانت ترفد الموازنة العامة بمبالغ كبيرة، مثل شركات: البوتاس، والفوسفات، والاتصالات، والكهرباء، في الوقت الذي كانت تسهم هذه الشركات في الناتج المحلي. وعلى سبيل المثال كانت شركة الاتصالات وحدها تدر على الخزينة ما يزيد عن (200) مليون دينار سنوياً خلال السنوات الخمس عشرة السابقة، بينما دخل الخزينة الآن من ضريبة الدخل لا يزيد عن (65) مليون دينار فقط من هذا القطاع في نهاية عام 2010، حيث تبرر الحكومة ذلك بأن التوجه نحو الخصخصة كان من متطلبات العولمة وشروط منظمة التجارة العالمية التي انضمت لها الأردن عام 2000، بالإضافة إلى توجه ضغوطات عجز الموازنة والنقائص المتصاعدة، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص لمنافسة رأس المال الأجنبي الوارد إلى السوق الأردني.

وبناء عليه، سوف تستعرض الدراسة أثر السياسات الحكومية الاقتصادية على ضوء المؤشرات التالية:-

1. البطالة والتضخم:

ازدادت نسبة البطالة والتضخم نتيجة ضعف الإنتاج الصناعي المحلي؛ حيث ترتب على توقيع الحكومة الأردنية على وثيقة الدخول في منظمة التجارة العالمية - وما نتج عن ذلك من تحرير لتجارة السلع والخدمات وبيع الحكومة أسهمها في العديد من الشركات الرئيسية وخروج العديد من الشركات الوطنية (صغيرة الحجم) نتيجة عدم القدرة التنافسية مع الشركات المماثلة الدولية- أدى ذلك إلى تشريد عدد كبير من العمالة، في ظل عدم قدرة الحكومة على تأمين فرص للعمالة الأردنية المتزايدة نتيجة عوامل متعددة متعلقة بمعدل الزيادة الطبيعية للسكان وتراجع القدرة الحكومية عن تأمين الوظائف للأيدي العاملة الأردنية. كما أدى تشجيع إنشاء المؤسسات المستقلة وغير القادرة إنتاجياً إلى الاعتداء على الوظيفة العامة من خلال التوظيف عبر العقود، حيث كان ذلك بحجة مضاعفة الإنتاجية والمساهمة في تقليل العجز في الموازنة العامة، إلا أنه في الواقع كان على حساب إسهام الكوادر الوطنية القادرة في القطاعات الحكومية. إلا أن المؤشرات الرقمية في السنوات الماضية أبدت غير ذلك، فميزانية الهيئات المستقلة وصلت إلى (2) مليار دينار، وعبئها على الميزانية العامة وصل إلى (300) مليون دينار، دون أن تضيف إلى سوق العمالة أي كوادر نوعية مختلفة، ودون أن ترفع من مساهمة القطاع الحكومي في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بمجمعه زاد من نسبة البطالة والتضخم⁽⁸⁵⁾. {انظر الجدول (1-6)}.

الجدول (1-6): يبين نسب {البطالة، التضخم} في الأردن منذ عام 2001-2010*

السنة/	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	14.7	15.3	14.5	14.7	14.8	14.0	13.1	12.7	12.9	12.5
معدل التضخم	1.8	1.8	1.6	2.6	3.5	6.25	4.7	5.15	5.20	5.3

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، عمان، 2011.

2. الدور الرقابي:

لقد أثر غياب الدور الرقابي من قبل الحكومة على الحراك الاقتصادي إلى تراجع عدم الاستقرار المجتمعي نتيجة استغلال بعض الناشطين في القطاع الاقتصادي على حساب قدرات الأفراد. فعلى سبيل المثال ما حدث في الأردن عامي 2006 و2007 نتيجة النشاط السلبي الذي قام به العديد من أصحاب البورصات الوهمية في توظيف أموال شريحة واسعة من المواطنين وبالتالي خسارتهم بعد تأخر من قبل الحكومة في التحقيق في ماهية تلك البورصات ومرجعياتها، في الوقت الذي لم تكن الحكومة تخضع فيه أرباح شركات الوساطة من الضرائب تحت طائلة ما يسمى بتشجيع استثمار رؤوس الأموال بإعفائها من الضرائب، مما أثر على تراجع من الاستثمار في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتعدين وغيرها، بل أدى غياب الرقابة الحكومية في الوقت اللازم إلى خسارة فئة لممتلكاتهم العقارية وأدى إلى تعاظم مديونيتهم عندما لجأت العديد من الفئات للاقتراض للحصول على أرباح أكثر⁽⁸⁶⁾.

3. التشريعات الاقتصادية:

لقد أدى تعديل ووضع التشريعات الاقتصادية المختلفة من قبل السلطة - كقانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات- إلى تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني من جهة وعلى قدرة المستهلكين من الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة من جهة أخرى. بمعنى أن تعديل قانون ضريبة الدخل في بداية عام 1996 أدى إلى تخفيض النسب الضريبية من متوسط (55%) إلى (30%) بعد أن كانت الخزينة تحصل على حقها الممتز من أرباح الأفراد والشركات⁽⁸⁷⁾، فعلى سبيل المثال تنازلت الحكومة لتخفيض النسب الضريبية لصالح القطاع المالي المصرفي إلى ما نسبته (30%) و(12%) للتجار، وتعويض ذلك بواردات من ضريبة المبيعات التي أثرت سلباً على القدرة الشرائية لدى الأفراد من الطبقتين الوسطى والفقيرة خاصة بعد أن زادت نسبة معدلات الضريبة المحملة وبإجراءات تصاعديّة بدأت من نسبة (7%) واستقرت إلى ما نسبته (16%)⁽⁸⁸⁾. وهذا ترتب عليه تراجع دخل المواطنين وزيادة في عرض السلع نتيجة عدم القدرة الشرائية، مما أدى بالتالي إلى إفلاس الكثير من المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، وتزايد في نسب البطالة والفقير الذي ضاعف من العنف المجتمعي والجرائم.

كما أدت السياسات والإجراءات الحكومية إلى عدم استقرار الميزان التجاري، التي باتت سمة بارزة خلال السنوات الأخيرة. حيث بقيت قيمة الصادرات الأردنية متواضعة مقارنة بقيمة الواردات، وأثر ضعف منافسة السلع المنتجة وطنياً على مستوى الصادرات الخارجية. ومن الجدير بالذكر أن قيمة ودائع الأردنيين من جانب، والعملات الأجنبية نتيجة المساعدات والعاملين في الخارج من جانب آخر، كان لها الدور الفاعل والمساهم في توفير ما تحتاجه الأسواق من عملات، وقدرة للحكومة على توفير السلع التي يحتاجها كل من الأفراد والمؤسسات من الخارج.

4. المديونية العامة:

خلال العقد الأخير، تضاغت مديونية الأردن أكثر من الضعف، حيث بلغت المديونية العامة حتى نهاية عام 2010 حوالي (16) مليار دولار في الوقت الذي كانت عند مستوى (7) مليار دولار عام 2002. وهي تشكل نسبة تزيد على (65%) من الناتج المحلي الإجمالي الذي يصل إلى (13) مليار دولار، وعن (25%) من واردات الموازنة العامة التي تبلغ حوالي (7) مليار دولار، علماً أن الحكومة الأردنية عام 2003 وعام 2004 عملت على بيع العديد من المؤسسات الاقتصادية وبعض الممتلكات العامة للدولة وبمبلغ وصل إلى حوالي (2.7) مليار دولار للتقليل من حجم الدين العام⁽⁸⁹⁾، إلا أنه في السنوات التالية كان عجز الموازنة والمزيد من الاقتراض نهجاً اقتصادياً لم يتوقف. وهذا بمجمله أثر على واقع الفرد الاقتصادي بسبب زيادة نسب التضخم نتيجة محاولة الحكومة تعويض ميزان المدفوعات عن طريق الضرائب التي زادت وتنوعت مما أثقل قدرة المواطن على تحمل الأعباء المعيشية المتزايدة. ومن الملاحظ كذلك فيما يتعلق بسياسة الحكومة تجاه المديونية، أنها تتبع سياسة خفض الدين الخارجي على حساب الاقتراض الداخلي، وتؤكد ذلك النسب الواردة من دائرة الإحصاءات العامة، حيث تبين أن الدين الخارجي انخفض بنسبة (27%) بين الأعوام 2004-2009، إلا أنه بالمقابل ارتفع الدين الداخلي بنسبة (73%) بعد أن كان يشكل ما متوسطه (55%-60%) خلال الفترة بين الأعوام 1999 إلى 2003⁽⁹⁰⁾ {انظر الجدول (7-1)}.

جدول (7-1): بين حجم المديونية الخارجية والداخلية على الأردن منذ 2001-2010 /مليار دولار*.

السنة	المديونية الخارجية بالمليار/دولار	المديونية الداخلية بالمليار/دولار	المجموع
2001	6.62	1.97	8.59
2002	7.54	1.88	9.42
2003	7.62	2.37	9.99
2004	7.68	2.46	10.14

السنة	المديونية الخارجية بالمليار/دولار	المديونية الداخلية بالمليار/دولار	المجموع
2005	7.32	3.38	10.56
2006	8.53	1.89	10.42
2007	7.3	4.25	11.55
2008	8.1	4.00	12.13
2009	6.83	6.86	13.69
2010	6.77	9.22	15.99

*المصدر: تقرير التمويل التنموي (البنك الدولي) على مستوى العالم لعام 2010.

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه، أن المديونية العامة على الدولة الأردنية في تزايد ملحوظ، وان المديونية الداخلية أصبحت منذ عام 2009 أعلى من المديونية الخارجية، وأن السبب وراء ارتفاع حجم الدين العام في الأردن يرجع إلى تغطية العجز في الموازنة العامة وموازنة المؤسسات المستقلة، لذا فإن الرصيد القائم المبين في الجدول (7-1) يمثل العجز المتراكم في تلك الموازنات وبالتالي قيمة المديونية الداخلية والخارجية لكل سنة منذ عام 2000 وحتى عام 2010.

إن الملاحظ من الأرقام الواردة في الجدول (7-1) الذي بين الدين العام، والجدول (10-1) الذي بين نسبة النمو الاقتصادي في الأردن، أن المديونية ترتفع بأسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من أن يحدث العكس. حيث إن هذا التسارع في المديونية له نتائج سلبية وهو غير قابل للاستقرار إلى فترة طويلة، لأن هذه الديون تستوجب من الحكومة الالتزام بالتسديد، ولأن خدمة تسديدها بشكل أقساط متواضعة يترتب عليها فوائد عالية ومتزايدة، وستكون على حساب الموازنات العامة للسنوات المقبلة التي ستؤثر بشكل مباشر على توفير الاحتياجات الأخرى⁽⁹¹⁾، وتحد بالتالي من قدرة الحكومة على تقديم خدماتها الأساسية تجاه المواطن والمؤسسات وتنمية المشاريع، أو حتى استحداث مشاريع جديدة، أو تقديم وظائف في ظل تنامي نسبة البطالة والتضخم والفقر.

لذا بات المواطن الأردني يتأثر من تزايد حجم المديونية كونها أخذت تؤثر على حياته العامة خاصة في ظل زيادة نسبة الضرائب التي تسعى الحكومة المحافظة على نهجها في هذا المجال لتأمين سداد المديونية وتخفيض عجز الموازنة. كما أن توجه الحكومة في السنوات الأخيرة لتخفيض المديونية الخارجية على حساب الاقتراض الداخلي وتمويل العجز العام، سيكون له مردود سلبي، لان في المديونية الخارجية لا يمكن اللجوء وبشكل مستمر إلى الجدولة وشراء الديون ومبادلتها والحصول على خصم عليها، وسيؤدي ذلك إلى نتائج سلبية على استقرار

الاقتصاد الأردني، وسيؤدي بالضرورة إلى اللجوء إلى طبع النقود الورقية دون الأخذ بالأسلوب المالي الموضوعي، مما ينتج عنه ضغوطات تضخمية تهدد رصيد استقرار دخول المواطنين الأردنيين والعملة الوطنية.

5. الشفافية:

لقد تراجع مستوى الشفافية - نتيجة ظهور حالات فساد- وصار الأردن في المرتبة (50) من بين (178) دولة شملها التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الصادر عام 2010، علماً أن الأردن كان بالمرتبة (47) عام 2009، وحافظ على ترتيبه الدولة الخامسة بين الدول العربية⁽⁹²⁾ {أنظر الجدول (8-1)}.

الجدول (8-1): يبين مرتبة الأردن في مستوى الشفافية على مستوى العالم ومرتبته على مستوى الدول العربية.

المرتبة العربية	المرتبة العالمية	الدولة	التسلسل
1	19	قطر	1
2	28	الإمارات العربية المتحدة	2
3	41	سلطنة عُمان	3
4	48	مملكة البحرين	4
5	50	الأردن والسعودية	5
7	54	الكويت	6
8	59	تونس	7
9	85	المغرب	8
10	91	جيبوتي	9
11	98	مصر	10
12	105	الجزائر	11
13	127	سوريا ولبنان	12
15	146	ليبيا واليمن	13
17	172	السودان	14
18	175	العراق	15
19	178	الصومال	16

ملاحظة: الدول العربية غير المبينة لم يشملها التقرير.

*المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على التقرير التحليلي المعد من قبل تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 والمنشور على موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية.

الجدول (9-1): يبين ترتيب الأردن ومعدلاته لمؤشر مدركات الفساد من عام 2000-2010.*

السنة	الترتيب مجموع الدول	المعدل / القيمة
2000	90 39	4.6
2001	91 37	4.9
2002	102 40	4.5
2003	133 43	4.6
2004	145 37	3.5
2005	158 37	5.7
2006	163 40	5.3
2007	179 53	4.7
2008	180 47	5.1
2009	180 49	5.0
2010	185 50	4.7

*المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010.

ومن الجدير بالذكر، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فإن مستوى شفافية القطاعين العام والخاص أقل من المتوسط، كون مجموع نقاط الأردن على مؤشر مدركات الفساد العام لعام 2010 بلغ معدله (4.7) من (10) (إن يعد البلد خالياً من الفساد إذا حصل على (10)، ويعد بلداً يتفشى فيه الفساد إذا حصل على (صفر)).⁽⁹³⁾

وأخيراً، لا بد من استعراض الآثار الرئيسية المرتبة على الاقتصاد الأردني نتيجة زيادة تراجع مستوى معدل الشفافية:

1. إعاقة النمو الاقتصادي: حيث يتأثر النمو الاقتصادي في الأردن من جراء الفساد من خلال عدة قنوات أساسية تتمثل بما يلي⁽⁹⁴⁾:-

أ- تخفيض الاستثمار: كون شفافية التعامل بين الدول والمؤسسات ومن ثم الأفراد لها علاقة ارتباطيه مع قوة نمو حجم الاستثمار، في المقابل فإن غياب الشفافية وزيادة بؤر الفساد وأشكاله خاصة عند المستفيدين على حساب مكونات الدولة، يؤثر بالتالي على قوة المستثمر لإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمات خاصة عندما ينتاب المستثمر بأن المشاريع الاستثمارية القائمة يواجهها مستقبل الغموض وعدم الأمان والاستقرار بسبب تنامي ظواهر الفساد المختلفة، وهذا من شأنه أن يؤثر على حجم الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي للدولة.

ب- سوء استخدام الكفاءات: على اعتبار أن أشكال الفساد تقوم على المحسوبية التي من شأنها الأخذ بالتعيين عن طريق (الواسطة) وليس الكفاءة من جانب، ومن جانب آخر، عند إساءة

استخدام المهارات والكفاءات المتعلمة في مواقع لا تتلاءم مع الدفع بالفكر والعمل الاقتصادي البناء والمنتج للمصلحة العامة.

ت- تشويه هيكل الإنفاق الحكومي: حيث قد يلجأ عدد من المسؤولين الحكوميين الذين لا يحرصون على المصلحة العامة إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو نشاطات غير منتجة أو أقل أولوية بغرض المنافع الشخصية، بدلاً من توجيه النشاطات الإنتاجية لتكون مفيدة اجتماعياً وبالتالي لمصلحة الدولة والأفراد.

ث- تخفيض فعالية المساعدات الدولية: كما يؤدي الفساد إلى تخفيض الفائدة من المساعدات التي تحصل عليها الدولة من الجهات الخارجية، خاصة عند استخدام هذه المساعدات في نشاطات غير منتجة أو إلى إنفاق حكومي لا يركز على إدارة رشيدة للأموال الواردة، وهذا من شأنه جعل العديد من الجهات التي تقدم المنح وأشكال المساعدات المالية والعينية الأخرى تتراجع عن تقديم مساعداتها للدولة أو تخفيض قيمتها، خاصة عندما تدرك بأن ما تقدمه للدولة لا يتوافق مع الأهداف المرسومة لتوظيف تلك المساعدات.

ج- التشجيع على التهرب الضريبي: حيث إن الفساد وما ينتج عنه من رشاوى وعدم تطبيق القوانين بعدالة يؤثر على تقليص الإيرادات الحكومية كونه يشجع المستثمرين على التهرب الضريبي، مما يضر بالتالي على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية.

2. الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية:

إن من أهم القضايا التي باتت سمة عند مكونات الدولة الأردنية- وكما هي في الدولة العربية- غياب تأطير القيم القانونية والاجتماعية من قبل القائمين على المؤسسات العامة والخاصة تجاه تعاملهم مع أفراد المجتمع نتيجة الإخلال بمبدأي العدالة والمساواة، وهذا بمجمله يؤثر على الاستقرار المجتمعي كون جوهر العدالة يرتبط بمرتكز إعطاء كل ذي حق حقه وذلك وفقاً لمبدأ "تكافؤ الفرص" بين كافة المواطنين بغض النظر عن أية اعتبارات تتعلق بأوضاعهم ومراكزهم الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية⁽⁹⁵⁾. كما يتجلى ذلك عند بروز ظاهرة "المحسوبية" التي تعطي الوظائف ومراكز القرار لأشخاص أخذوا مواقعهم بناء على معايير بعيدة عن النزاهة والشفافية وتكون على حساب الكفاءات وتنكر على الأفراد حقوقهم الأساسية، وتغذي بالتالي ثقافة التفرقة والتمييز وتؤدي إلى غياب الثقة بين المواطن والسلطات الرسمية، وتزرع في نفوسهم الكراهية والإحباط. بمعنى آخر، إن تأطير العدالة بمستوياتها الاجتماعية والسياسية والمؤسسية هي التي تكفل ضبط سلوك الأفراد وتضمن الممارسة العادلة في الأداء والواجبات، وتكون مرادفة لغايات وجود السلطة القضائية في العمل على سوية مكونات المجتمع والدولة في التقليل من الفوضى وعدم الاستقرار العام في الدولة.

إن الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في الأردن ظهر في عد مجالات رئيسية يتمثل أبرزها بتوريث المراكز السياسية والإدارية وفي المراكز الاقتصادية، مما نتج عنه زيادة في هوة تحقيق الرؤى الإصلاحية في المجالات كافة ذات العلاقة بأوجه التنمية المستدامة. كما أن البعد العشائري الذي أسهم بشكل معين في استقرار النظام السياسي، يوظف أحيانا بناء على توجهات السلطة السياسية والمؤسسات الأمنية، وتكون على حساب تأمين الخبرات والكفاءات والأولويات الموجودة عند مكونات الدولة الأردنية.⁽⁹⁶⁾

6. معدل النمو الاقتصادي:

حيث تراجع مستوى النمو الاقتصادي في الأردن في السنوات الأخيرة نتيجة الآثار التي ترتبت من السياسات الحكومية الأردنية من جانب، والوضع الاقتصادي العالمي الذي تأثرت به مجمل الدول خاصة النامية نتيجة الأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي. حيث نلاحظ من الجدول (10-1) معدلات النمو الاقتصادي للأردن ودول منطقة (الاسكوا)، والمتوسط العام للنمو الاقتصادي عند دول مجلس التعاون الخليجي، واقتصاديات الدول الأكثر تنوعاً وذلك منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2010.

الجدول (10-1): يبين معدلات النمو الاقتصادي في الأردن مقارنة بدول منطقة (الاسكوا).*

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	4.2	5.0	3.2	5.0	7.2	6.4	4.3	5.6	2.3	3.1
الإمارات العربية المتحدة	3.46	1.79	5.0	4.0	4.6	5.3	7.6	6.8	5.3	4.2
عمان	4.2	3.2	4.1	3.8	3.1	4.6	5.1	5.2	5.4	5.1
قطر	7.51	1.7	2.5	3.6	3.8	4.2	8.23	8.3	7.2	7.1
الكويت	0.64	0.38	6.0	3.0	3.3	3.4	5.4	6.2	6.3	7.1
السعودية	1.31	0.65	6.36	2.3	3.6	4.2	4.9	5.6	2.8	3.7
سوريا	3.37	3.23	1.0	2.7	3.1	3.3	3.4	4.5	5.4	7.5
لبنان										
مصر	1.4	2.0	3.0	2.50	4.1	5.2	7.6	9.3	9.0	5.1
اليمن	4.7	3.6	3.9	3.5	3.7	4.2	4.6	5.1	6.7	8.0
المتوسط العام عند: - دول مجلس التعاون الخليجي	2.34	0.40	5.81	3.05	3.7	3.8	4.1	5.2	2.4	3.1
- الاقتصاديات الأكثر تنوعا	3.17	3.15	3.14	3.54	3.62	3.9	4.2	3.9	3.7	3.3
- منطقة الاسكوا	2.60	1.25	4.96	3.20	3.6	4.3	4.1	3.41	3.67	3.8

المصدر: تقرير اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لدول غرب آسيا (الاسكوا) لعام 2010.

الخاتمة [نتائج، اختبار الفرضيات، توصيات]:

I. النتائج:

من خلال ما قدمته الدراسة في مباحثها الرئيسية وعناوينها الجزئية - بناءً على المشكلة البحثية وما استعرضته من أهداف وتساؤلات- تخلص الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات الرئيسية التالية:

أولاً: فيما يتعلق بدعوات الإصلاح وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية:

1. على الرغم من التغيير في مواقع صنع القرار في إلا أن عامل "التوريث السياسي" ما زال سمة واضحة عند تشكيل الحكومات الأردنية، وأثر ذلك على تغييب العدالة الاجتماعية وتضييق مجالات المشاركة السياسية أمام الكفاءات الأردنية، مما أدى إلى تغييب عامل الثقة المجتمعي تجاه النظام السياسي.
2. إن المجالس التشريعية التي جاءت خلال فترة حدود الدراسة، قامت على قوانين انتخابية مؤقتة شرعت من قبل السلطة التنفيذية وليس من قبل السلطة التشريعية.
3. إن نسب التصويت الشعبي في انتخاب المجالس النيابية والبلدية باتت متدنية مقارنة بالسنوات السابقة، مما يؤكد تراجع الرضا المجتمعي عن السياسات الحكومية وهي بمثابة نتيجة سببية في تنامي مطالب الإصلاح السياسي في الأردن.
4. إن تكريس الحكومة للأخذ بمبدأ "الصوت الواحد" في الانتخابات أدى إلى تشكيك المجتمع الأردني بنوايا الحكومة وإنها ذات دور سلبي في مستلزمات مسيرة الإصلاح السياسي وخاصة فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب.
5. على الرغم من صدور قوانين متعلقة بتقويم أفضل للحريات الإعلامية، إلا أن الممارسات التي تقوم بها السلطة التنفيذية ما زالت تعمل على احتواء وسائل الإعلام ومواجهة الحريات العامة التي تنتقد العمل الحكومي.
6. إن تنامي الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالجريمة وظاهرة الطلاق لها علاقة بالظروف الاقتصادية كالبطالة والفقر والتي تمخضت عن تراجع مستوى الأداء الحكومي في وضع سياسات عملية وممارسة تؤدي إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي.

ثانياً: السياسات الحكومية والاستقرار السياسي:

1. هناك عدة عوامل أساسية أسهمت في تنامي مطالب الإصلاح في الأردن، يتمثل أبرزها بتأثر المجتمع الأردني بالأحداث التي قامت بها عدد من شعوب المنطقة العربية التي واجهت الأنظمة السياسية نتيجة شعورها بتعسف النظام واستحواذ الحكومة على مقومات الأفراد

والمؤسسات. إضافة إلى توفر مساحة واضحة من خطوات الإصلاح التي تزامنت مع توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني عززها توفر وسائل التنشئة السياسية.

2. يوجد العديد من التحديات التي تحول دون تأثير أمثل لرؤى الإصلاح التي تحملها القوى المجتمعية في مواجهة مراوغة السلطة التنفيذية، يكمن أهمها في فقدان التيارات الإصلاحية للقدرة على تجميع وجهات النظر المطالبة بالإصلاح، ودون حملها لبرنامج توافقي لوضع الحلول الأولية للقضايا، وأنها توقفت عند النقد والأخذ بالنهج النظري بعيداً عن كيفية توظيف المساعي نحو تحقيق الأهداف.

3. غياب النخبة الهرمية القادرة على بلورة أمثل لقيادة مطالب شرائح المجتمع، علماً أن الحراك المجتمعي السياسي المؤثر لا بد أن ينطلق من النخبة المثقفة والقادرة على فهم الواقع ومستلزمات التعامل مع خطط المستقبل.

ثالثاً: السياسات الحكومية والاستقرار الاقتصادي:

1. أدى نهج السلطة العامة في الأخذ المتسرع بالخصخصة إلى زيادة نسبة البطالة والفقر والتضخم نتيجة غياب الدور الحكومي اللازم والمتعلق بالرقابة، وأدت التشريعات الاقتصادية الجديدة إلى زيادة في نوع الضريبة ومعدلاتها مما أثر على قدرة المستهلكين خاصة من الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة.

2. أدت السياسات الحكومية وغياب دور الرقابة اللازم إلى زيادة في عجز الموازنة العامة للدولة من جانب، وزيادة سنوية واضحة للمديونية العامة.

3. بينت الدراسة وجود تراجع ملموس في مستوى الشفافية نتيجة ظهور حالات فساد.

4. كما بينت الدراسة وجود تراجع واضح في معدل النمو الاقتصادي نتيجة تراجع المشاريع الاستثمارية وسوء استخدام الكفاءات وتشويهه في هيكل الإنفاق الحكومي.

II. اختبار فرضيات الدراسة:

بالرجوع إلى الفرضيات التي قامت عليها المشكلة البحثية، والمبينة ضمن الإطار العام للدراسة وبالتالي ما قدمته الدراسة من تحليل في مجمل المباحث، تخلص الدراسة إلى ما يلي:

1. يوجد علاقة سلبية بين أداء السلطة التنفيذية والقيام بواجباتها الإصلاحية من جهة، وبين الرضا المجتمعي مما أدى إلى تنامي المطالب المجتمعية العامة من جهة أخرى.

2. يوجد علاقة طردية بين ضعف السياسات الاقتصادية الحكومية وبين زيادة معدلات البطالة والتضخم وزيادة حجم المديونية العامة وزيادة الفساد وتراجع معدل النمو الاقتصادي.

3. يوجد علاقة سلبية بين دور الحكومة وأثر سياساتها المتعلقة بالإصلاح السياسي والإعلامي وبين تدشين علاقة شراكة وتعاون مع القوى السياسية المجتمعية.

III. توصيات الدراسة:

1. إن إشكالية العلاقة بين المجتمع الأردني والسلطة السياسية ترجع إلى اتساع الفجوة في الثقة المتبادلة، وإن القوى المجتمعية تبرر انعدام ثقتها أنها ظهرت نتيجة مخرجات السياسات العامة السلبية التي انفردت بها السلطة السياسية ممثلة بالسلطة التنفيذية فيما ابتعدت بكل وضوح عن إقامة جسور حقيقية من التواصل والتعاون مع الكفاءات التي تهتم بالصالح العام، وإن الحكومة نفسها لها دور فاعل في نوعية المجلس التشريعي الذي لا يعبر عن آمال شريحة واسعة من المجتمع الأردني. لذا توصي الدراسات بإعادة النظر في إيجاد آلية جديدة عند اختيار أفراد الحكومة، وإيجاد آليات قانونية وعملية للحد من توغل السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية في عملية رسم التشريعات الانتخابية أو عند الانتخابات النيابية والبلدية.
2. إن التيارات الفكرية والحزبية في الأردن ما زالت دون المستوى القادر على صياغة برامج توافقية، وأنها بقيت خلال المرحلة الماضية عند مرحلة الانتقاد للسلطة دون أن تقدم مشاريع عملية، وذلك لأن النخب المجتمعية ما زالت غير مترابطة في صياغة وجهات نظر موحدة، مما جعلها ليست بمستوى التأثير اللازم لمواجهة سياسات السلطة التنفيذية وإجراءاتها تجاه المسائل الإصلاحية المطلوبة. وهنا توصي الدراسة بحاجة هذه القوى الإصلاحية المجتمعية إلى التنظيم ودورية التلاقي من خلال عقد مؤتمر وطني عام لتلقي عنده التيارات الإصلاحية لصياغة برامجها التوافقية والقادرة بذلك على جعل السلطة العامة ملزمة وعلى الدوام بالأخذ بالرؤى المجتمعية، كون النظام السياسي بالتالي وجد لخدمة أفراد الدولة والمؤسسات والحرص على المصلحة العامة.
3. إن تعزيز الحياة الحزبية يحتاج إلى صياغة قانون "أحزاب" وقانون "انتخاب" يصدر كأسس تشريعية تشارك فيه الجهات الرسمية المعينة جنباً إلى جنب مع القوى السياسية المجتمعية وبشكل توافقي يضمن الحراك السياسي في مستواه الرفيع الذي يقود بجعل الأمة مصدرًا للسلطات ويكرس العمل المبرمج وضمن دولة القانون والمؤسسات.
4. إن الإصلاح بجوانبه المتعددة لا بد أن يرتبط بحماية السلطة القضائية في الأردن وتعزيز دورها من خلال بنى تشريعية جديدة تحفظ عدم تدخل الحكومة وكافة المستفيدين، لتكون العدالة عنوان الحقوق والواجبات، وأن لا تعطى أية جهة صلاحية لتخفيض الأحكام الصادرة عن القضاء كون ذلك يخل بنزاهة العدالة والمساواة في المجتمع.

5. إن التراكمات السلبية التي ظهرت من نتائج السياسات الحكومية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي- خاصة في تزايد حجم المديونية، وتراجع مؤشر الشفافية في السنوات الأخيرة- تستدعي مراجعة الأسباب التي أدت لتفاقمها، ويكون ذلك بتكوين لجنة مختصة ومحصنة من التدخل أو التأثير لتقديم بياناتها للسلطة التشريعية والقضائية معاً لمحاسبة المسؤولين عن الاختلالات التي أثرت بصورة مباشرة على مكونات الدولة.
6. العمل على مراجعة وسائل التنشئة المجتمعية، وتأسيس وسائل وأدوات تعليمية وتثقيفية بمفهوم القيم البناءة التي تجعل لدى الأفراد رقابة ذاتية في احترام الحقوق والواجبات بمختلف أنواعها ومستوياتها، وتستمد قانون الدولة في تأمين متطلبات الشفافية ومحاربة الفوضى والوصول إلى دولة الاستقرار العام ضمن دولة الحداثة.
7. السعي لإيجاد فرص العمل الكافية للكفاءات والخبرات الأردنية، مما يقلل من نسب البطالة والفقر، وذلك من خلال تشجيع وتسهيل إنشاء الشركات الإنتاجية، وتوفير القروض الحسنة للمواطنين، وتخفيف الأعباء الحركية والضريبة المختلفة لمساعدة الإنتاج الوطني، على اعتبار أن خدمة الدولة وأفرادها ومؤسساتها يبقى أسمى من ضوابط العمل مع منظمة التجارة العالمية.
8. العمل على محاربة الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وإصلاح النظام الضريبي بهدف الحد من التهرب الضريبي، وتخفيف العبء الضريبي عن ذوي الدخل المحدود.

Calls for Reform in Jordan and the Problematic Relationship with Government Policies *Indicators of Political and Economic Stability: an Analytical Study (2001-2010)*

Mohammad Mogdad, *Bayt Al-Hekmah (House of Wisdom), Al al-Bayt University, Mafrqa, Jordan.*

Abstract

Study characterizes the calls for reform in Jordan in the light of the demands reform and the factors that have contributed to strengthen and challenges faced by the theory and the conditions for processing. The study also shows the nature of government policies practiced by the executive branch over the past decade in both the political and economic repercussions which have affected the general community satisfaction.

To illustrate the employment of the most prominent indicators of political stability and economic stability to determine what practices and procedures carried out by executive authority and influenced thereby to the policy community in various areas of life, especially when the forces of the political movement of the hand, and on the economic aspects of the state and individuals represented by inflation, unemployment and increase the size of public debt and the rate of economic growth and transparency of the other hand.

The study stands on the hypothesis that "There is correlation between the outputs of policies and measures taken by the executive branch and the growing demands of the Reform community in Jordan". Therefore, the use of both Descriptive and analytical approach and Statistical approach for the diagnosis of the reality that led to the growing calls for reform as a result of the negative effects of government policies and procedures related to the political and economic sides.

Finally, the study found a number of conclusions and recommendations is that the most important government policies directly related to the growing demands in the community, the legacy of negative results on the reality of the components of the Jordanian state. And the cooperation has always been with the community through the currents and forces in policy-making and effective partnership in the implementation are the best bet to reduce their impact on the current stage and future.

Key Words: Reform, the Elite, Political Stability, Economic Stability.

وقبل في 2012/7/29

قدم البحث للنشر في 2011/12/28

الهوامش:

1. المغيربي، محمد. " الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ". المركز العالمي للدراسات، طرابلس، ليبيا، 2005. ص12.
2. Lipset, S."Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy". American Political Science Review, 53, 1959.PP76-77.
3. Cutright, P."National Political Development: Measurement and Analysis". American Sociological Review,28,1963.PP258-259
4. Grossman."Proprietary Public Finance, Political Competition and Regulation ".IMF ".IMF Seminar Series, No.8. 1988.P18.
5. Rustow, D."Transition to Democracy: Toward A Dynamic Model". Comparative Political, No.2, 1970.PP330-356.
6. المغيربي، محمد. المرجع السابق، ص 14.
7. الأنصاري، محمد. " الفكر العربي وصراع الأضداد ". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1999. ص 232.
8. الحجوي، حسن. " الفكر الديمقراطي وإشكالية الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة ". مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1995. ص 17.
9. Bottomore, Tom. "Elite and Society". Rutledge press, NY, New York, U.S.A, 1993. P23
10. Burton, Michael. "Elite Transformation and the Democratic Regime" Cambridge University Press, U.K, 1992. P46.
11. Przeworski, Adam."Democracy and Economic Development". Edward D.Mansfield and Richard Sisson, Ohio State University Press, U.S.A, , 2005.PP17-18.
12. سليمان، رائد. " الاستقرار السياسي ومؤشراته ". الحوار المتمدن، العدد (2592)، 2009/3/21.
13. Helpman, Elhanan."The Mystery of Economic Growth". Harvard University Press, Cambridge, UK, 2004.P43.
14. Olson, Mancur. "Big Bill left on the Sidewalk: Why Some Nations are Rich and Other Poor". Journal of Economic Perspectives, Vol.10, No(2) Spring 1996. PP13-23.
15. الكتوت، فهمي. وإبراهيم حجازين. " الإصلاح بين الليبراليين والديمقراطيين ". العرب اليوم، العدد (3457)، 22 / آب / 2005.

16. أبو عبيد، رائد. " الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية". مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد، 56، المجلد (15)، عمان، الأردن، 2011.
17. Alissa, Sufyan. "Rethinking Economic Reform in Jordan: Confronting Socioeconomic Realities". Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 2007.PP43-47.
18. المقداد، محمد. "دعوات الإصلاح في الأردن:المطالب والتحديات"، مركز الرأي للدراسات،جريدة الرأي العدد(14809) عمان، الأردن،3-أيار-2011.ص36
19. المقداد،محمد.المرجع السابق،ص36.
- كذلك انظر: ناغروديكوفيتس، آنا. "تحديات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) جامعة جورج تاون، واشنطن، 2008.ص8
20. شقير، خوليا. "الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة، 2006.
21. الجابري، محمد عابد. " الكتلة التاريخية وأولوية الثقافي". مجلة الاتحاد، العدد (18)، أيار، 2004. ص ص 8-11.
22. المقداد،محمد."الثقافة السياسية المجتمعية ومستلزمات الإصلاح في الوطن العربي".مركز الراي للدراسات،عمان،الأردن،2011.ص22
23. الخطيب، جمال وآخرون. " حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2006". مركز حماية وحرية الصحفيين، 2007. ص ص 111،93،67.
24. المقداد،محمد."الثقافة السياسية المجتمعية ومستلزمات الإصلاح في الوطن العربي".مرجع سابق،ص22.
25. غصيب، همام. هاشم، كايد. (تحرير). " المواطنة في الوطن العربي". منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية، عمان، الأردن، 2010. ص32.
26. Susser, Asher. "Jordan: Preserving Domestic Order in a Setting of Regional Turmoil". Crown Center for Middle East studies, Brandeis University, Massachusetts, U.S.A, 2008. PP12-16.
27. كاروترز، توماس وآخرون (تحرير). "سراب الديمقراطية في الشرق الأوسط". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الولايات المتحدة، 2002.
28. المقداد،محمد. "دعوات الإصلاح في الأردن:المطالب والتحديات".مرجع سابق،ص32.

- كذلك انظر: محفوظ، محمد. " الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية". المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2004. ص ص 99، 112، 115.
29. Kwan, Chi H. "Social Stability ad the key to Sustainable Growth: Transition to Democracy and a System in line with International Norms Needed". Japan Center for Economic Research, Tokyo, Japan, 2008.P3.
30. الكنعاني، عادل. "السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع": دراسة ميدانية". جامعة بغداد، العراق، 2007.
31. مهنا، كامل. "معوقات الحوار على صعيد الهيئات الأهلية والدولة، وسبل تعزيز مشاركة الهيئات الأهلية في رسم السياسات العامة". جامعة نيويورك، الباني، الولايات المتحدة، 2003.
32. Svetlik, Michael. "Next steps for Electoral Reform in Jordan". International Foundation for Electoral Systems, Washington DC, 2011.
33. الغزالي، أسامة. " الإصلاح من الداخل". مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، المجلد (29)، نيسان، 2004. ص ص 33، 65.
34. هلال، علي الدين " أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي". مجلة عالم الفكر، مجلد (26) عدد (3)، آذار 1998. ص ص 109-129.
35. النابلسي، شاكر. " العرب بين تحديات العصر وعوائق التغيير". إيلاف، لندن، المملكة المتحدة، 2005. ص3
36. Moussa, Ziad. "Local Authorities Partnership in the Mediterranean Programs". Transect Project Management, (EUROMED), Nov,2010.PP36-38
37. Choucair, Julia. "Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability". Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 2006.PP83-85.
38. Jarrah, Sameer. "Civil Society and Public Freedom in Jordan: the Path of Democratic Reform". The Sabah Center of Middle East Policy at the Brookings Center, working paper, No.3, 2009.
39. اوتاوي، ماريانا. شقير، خوليا " الإصلاح السياسي في العالم العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الولايات المتحدة، 2008.
40. A Cemoglu, Daron. Robinson, James A. "A Theory of Political Transitions". American Economic Review, Vo. (91), No (4), 2001. PP938-963.

41. الصفار، حسن. "الاستقرار السياسي والاجتماعي". الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2005.
42. شطناوي، فيصل. "الرقابة على مشروعية القوانين المؤقتة". مجلة المنارة، جامعة ال البيت، الأردن، المجلد، 13، العدد (8)، 2007.
43. Kwan, Chi H. Ibid, P4
44. Freer, Courtney. Kubinec, R. Tatum. "The Struggle for Reform in Jordan: Elites, Non-Elites and Fashion Café". The institute for Middle East Studies, George Washington University, Washington, Dc, 2010. P63.
45. North, Douglass. Wallace, John. "Violence and Social Orders: A Conceptual Frame Work for Interpreting Recorded Human History". Cambridge University Press, U.K, 2009. PP88-89.
46. الزعبي، خالد. "الرقابة على دستورية القوانين في قوانين محكمة العدل العليا والمحاكم النظامية في الأردن". المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، 1993. ص 43.
47. Political Instability Index: Vulnerability to Social and Political Unrest. The Economist, Economist Intelligence Unite limited, Washington Dc, March, 2009. P11.
48. انظر: الدستور الأردني، الفقرة الثالثة من المادة (34) والمعدلة بتاريخ 10-11-1974، الجريدة الرسمية، العدد (2523). كذلك انظر: المراقب البرلماني. " تاريخ مجلس النواب: " الحياة النيابية الأردنية " . موقع مجلس النواب الأردني، تشرين ثاني، 2007.
49. انظر: الدستور الأردني، الفقرة الأولى والثانية من المادة (74)، المعدلة بتاريخ 1-10-2011، الجريدة الرسمية، العدد (5117). كذلك أنظر: مركز الرأي للدراسات. " العلاقة بين مجلس النواب والحكومة: إطار الشراكة الفاعلة ومعلومات العمل " . جريدة الرأي الأردنية، عمان، الأردن، تشرين أول، 2011.
50. فراج، مصطفى. " الدستور الأردني الجديد بتعديلاته لعام 2011 " . منشورات قانونية، عمان، الأردن، 2011. ص 5
51. سليمان، رائد. " الاستقرار السياسي ومؤشراته " . الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية، العدد (2592)، 2009/21/3.
52. Ulla, Lehmijoki. Palokangas, Tapio. "Political Instability, Gender Discrimination". European Journal of Political Economy, Vol. (23), No(2), 2007. PP397-415.
53. Anti-Corruption: The Role of Civil Society in Strengthening". Arab Archives Institute, Amman, Jordan, 2009. PP2-5.

54. Busse, Matthias. Hefeker, Carsten. "Political Risk, Institutions and foreign Direct Investment" *European Journal of political Economy*, Vol.(23), No(2), 2007.PP397-415.
55. Choucair, Julia. Ibid, P115.
56. محيسن، هناء. "الحكومات النيابية". مركز الرأي للدراسات، جريدة الرأي الأردنية، عمان، الأردن، 2011. ص34.
57. محيسن، هناء. المرجع السابق، ص34.
58. *Municipal Elections in Jordan*: Jordan Center for Social Research, Amman, Jordan, 2007. P7.
59. أبو عبيد، رائد. مرجع سابق، ص 33.
60. Ibid, P3.
61. الدويكات، قاسم. "دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية". مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد(16)، العدد (2)، 2004. ص45.
62. الصبح، رياض. "الأحزاب الإسلامية الأردنية وأثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية". مركز الريادة للمعلومات والدراسات، سلسلة دراسات (3)، عمان، الأردن، 2008. ص ص 43،54.
63. Ulla, Lehmijoki. Ibid, 437.
64. *Building Democracy in Jordan*. Jordan Society Center for Human Rights, Amman, Jordan, 2003.
65. العزام، عبد المجيد. كاتب، هاديا. "اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي: دراسة استطلاعية". مجلة جامعة دمشق، المجلد (26)، العدد الثالث والرابع، 2010. ص ص 633-632.
66. العزام، عبدالمجيد. مرجع سابق، ص645.
67. شقير، يحيى. "وضع الإعلام في الأردن". المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، عمان،
68. شقير، يحيى. مرجع سابق. ص 33.
69. حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام 2007، مركز حماية وحرية الصحفيين، عمان، الأردن، 2008، ص53-76.
70. المرجع نفسه، ص ص93-113.

71. الكيلاني، سائدة. "حرية الصحافة في الأردن". مركز الارشيف العربي، عمان، الأردن، 2001، ص29.
72. أبو وندي، عناد: "الأحزاب السياسية الأردنية: نشأة وتطور الأحزاب الأردنية". الحوار المتمدن، العدد (2674)، 2009/11/6.
73. ابو وندي، عناد. مرجع سابق، ص5.
74. الصبح، رياض. مرجع سابق، ص47.
75. Barsalou, Judy. "Islamists at the Ballot Box: Findings from Egypt, Jordan, Kuwait Turkey". United state of Peace, Washington, Dc, 2005.PP5-7.
76. أبو بكر، ثامر. "قراءة في الانتخابات الأردنية لعام 2003". مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن، 2003، ص ص2-4.
77. زيدان، ليث. "التجربة الاردنية في التحول الديمقراطي". الحوار المتمدن، العدد (1968) تاريخ 2007-7-6 ص 6
78. النعيمي، ايمان. حقي، هدى. "دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة باستثمار الهيئة الديمقراطية، معهد الملكة زين الشرف التنموي، عمان، الأردن، 2007، ص14-17.
79. زيدان، ليث. المرجع السابق، ص7.
- كذلك أنظر: السيد، مصطفى. " المجتمع المدني في الوطن العربي". مكتبة الإسكندرية، مصر، 2004، ص7.
80. المرجع نفسه، ص15.
81. عوض، أحمد. "النقابات العمالية الأردنية والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية". مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2008، ص66.
82. العطيّات، سمر. " دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية"، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، سلسلة مطبوعات الأسرة، المجلد الأول، 2007. ص ص 91-96.
83. عصام، سليمان. "قوانين الجمعيات والأحزاب والنقابات العمالية: دراسة مقارنة". المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، لبنان، 2007، ص28.
84. عوض، أحمد. المرجع السابق، ص78.
85. العطيّات، سمر. "التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطة والشراكة الأورومتوسطية". المنتدى النقابي الأورومتوسطي، 2008، ص81-82.
86. Economic Impact Assessment of the (NAFITH) Truck control systems in Jordan. NATHAN Associates Inc, Washington, 88, Ibid, P29.

87. Ibid, P29.
88. Abu-Hamoud, Hassan. "Corruption and its Socio-Economic Reflections". Journal of Damascus University, Vol.(8), 2008. PP33-38.
89. Harrigan Jane. El-said, Hammed. "Aid and Power in the Arab world: IMF and world Based Lending in the Middle East and North Africa" Palgrave, Macmillan, New York, U.S.A, 2009. PP123-127.
90. Nazzal, Mary. "Economic Reform in Jordan: An Analysis of structural Adjustment and Qualified Industrial zones". Rowman & Little Field Publishers, Oxford, 2006. PP55-59.
91. Harrigan, Jane. Ibid, P133
92. الجاعوني، فريد. "دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية: دراسة تطبيقية على واقع البلدية العربية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد الثاني، 2009. ص ص 98-99.
93. الجاعوني، فريد. المرجع السابق، ص98.
94. Carroll, Katherine B. "Business as Usual? Economic Reform in Jordan" Lexington Books, Lankan, MD, London, 2003. P88.
95. Musher, Marwar. "A Decode of struggling Reform Efforts in Jordan". The Resilience of the Reinter system". Carnegies Endowment for international peace, Washington, Dc, 2011. P48.
96. شتيوي، موسى. "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الأردن". المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، عمان، الأردن، 2007. ص ص 33-34.